تكرار الاسم معرفاً ومنكراً
بين
السيوطي وبهاءالدين السبكي
عرض ونقد

إعداد
محمد سيد سلطان عبد الرحيم
الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبصرة لأولى الألباب، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله، المبعوث إلى خير أمة بأفضل كتاب، وعلى آله، وأصحابه، الأطهار الأنجاب صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم المآب.

ثم أما بعد،،

فإن أهمية المسائل المفردة عند الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ إنما ترجع إلى كونها أصولاً لرسائل أتلفها الدهر، وأتى عليها الزمن، فأحياها هذا الإمام بإيجاز بليغ ومنهاج فريد .

ومن ثم فهي تجمع أطراف المسألة الواحدة، وتُلم بأشتات القضية، مما تراه مفرقاً في بطون الكتب، فضلاً عما فيها من قواعد مهمة يحتاج إليها الدارس في إعجاز القرآن الكريم، أوفى تقعيد واستكمال أصولها .

من أجل ذلك كله، كانت الحاجة ماسة إلى النظر في تلك القواعد التي ذكرها السيوطي في كتبه: معترك القران، والإتقان في علوم القرآن، وعقود الجمان .

ومنها قاعدة تتعلق بالتعريف والتنكير، وهي: إعادة الاسم منكراً أو معرفاً وما يتصل بذلك من أحكام تتعلق بالغرض المراد أو السياق، في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، كان للعلماء فيها معترك أبان عنها السيوطي في تلك القاعدة .

ونظراً لحدود ومقام الموضوع سوف يكون منهج البحث وصفيّا يلتزم

بمنهجية معينة تتطلب التركيز والاختصار، وذلك باتباع ما يلي:

أولاً: **الموازنة بين ما ذهب إليه السيوطي وما ذهب إليه بهاء الدين السبكي للوقوف على الذوق البلاغي عند كل منهما .**

ثانياً: **ذكر الشواهد التي أوردها السيوطي في أقسام هذه القاعدة، وتحليلها تحليلاً بلاغياً، حتى يتبين تحقق هذه القاعدة على سبيل الاطراد أو الأكثرية .**

ثالثاً: **الاكتفاء بكتب السيوطي التي أورد فيها هذه القاعدة وتحدث عنها بشيء من التوسع والتفصيل .**

رابعاً: **الاكتفاء بتوثيق آراء من تأثر بهم السيوطي، وأكثر من الأخذ عنهم حتى يتسنى لمن أراد أن يقارن بين هذه الآراء الوقوف على مدى تأثيرهم في آراء السيوطي البلاغية .**

خامساً: **الوقوف على الرأي الذي ارتضاه السيوطي من بين كلام السابقين عليه مع بيان ما أضافه من رأي جديد في الشواهد التي أوردها تعضيداً لهذه القاعدة الدقيقة .**

هذا وقد اقضت طبيعة البحث أن يأتي في: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة .

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع والمنهج الذي سرت عليه .

وأما التمهيد فقد اشتمل على بيان تلك القاعدة وتأصيلها، ثم ترجمة للإمام السبكى، وترجمة للإمام السيوطى.

وأما المباحث الخمسة فهي كما يلي:

المبحث الأول: **ذكر الاسم الأول معرفاً وإعادته معرفاً .**

المبحث الثاني: **ذكر الاسم الأول منكراً وإعادته منكراً .**

المبحث الثالث: **ذكر الاسم الأول منكراً وإعادته معرفاً .**

المبحث الرابع: **ذكر الاسم الأول معرفاً وإعادته منكراً**

المبحث الخامس: **ذكر اعتراض السبكي ورد السيوطي عليه .**

وأما الخاتمة فتضم أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم التوصيات التي تتعلق بموضوعه.

فلله الحمد في البدء والختام

وكتبه/ محمد سيد سلطان عبد الرحيم

تمهيد

ذكر السيوطي في كتابه: "معترك الأقران" في إعجاز القرآن قاعدة تتعلق بالتعريف والتنكير مجملها أنه إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال: لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس(١).

وقد لخصها في أرجوزته: "عقود الجمان" وبين أصلها الذي أخذت منه فقال:

ثم من القواعد المشتهرة ∴ إذا أتت نكرة مكررة
تغايرا وإن يُعَرَّف ثاني ∴ توافقا كذا المعرفان
شاهدها الذي روينا مسنداً ∴ لن يغلب اليسرين عسر أبدا
ونقض السبكي ذي بأمثلة ∴ وقال ذي قاعدة مستشكلة

ثم قال في شرحها وبيانها وتوضيحها: هذه الأبيات من زوائدي – يعني على ما في تلخيص المفتاح – نبهت فيها على قاعدة مهمة تتعلق بالتعريف والتنكير، وذكرها بهاء الدين بن السبكي في كتابه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح .

وذلك أن الاسم إذا كرر مرتين فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينه، أو الأول معرفة والثاني نكرة فقولان، فالأول والثاني كاليسر والعسر في قوله تعالى: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] والثالث نحو: [فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ] [إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا] [المزمل: ١٥]، والرابع كقوله:

عفونا عن بني ذُهل ∴ وقلنا القوم إخوان
عسى الأيام أن يرجِعَن ∴ قوماً كالذي كانوا

---

(١) ينظر: معترك الأقران: ٤٧٦/٣، ت: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

أصل القاعدة:

وأصل هذه القاعدة الحديث الذي أشرنا إليه في النظم، فإنه جعل العسر الثاني في الآية هو الأول، واليسر الثاني غير الأول .

وقد روي مرفوعاً وموقوفاً. فالأول – يعني المرفوع – ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن قال خرج النبى – ρ – يوما مسوراً فرحاً وهو يضحك، وهو يقول: لن يغلب عسر يسرين [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] هذا مرسل، وإسناده صحيح(١)، إلا أن مراسيل الحسن اختلف فيها، فبعضهم صححها، وبعضهم قال: هي شبه الريح، لأخذه عن كل أحد لكن يُعتضد هذا بشواهد:

فقد قال الحاكم: صحت الرواية بذلك عن عمر بن الخطاب وعلي ابن أبي طالب (٢) – م – قلتُ – أي السيوطي – وأخرج عبد الرزاق في تفسيره عن جعفر بن سليمان عن ميمون بن أبى حمزة عن إبراهيم النخعى عن ابن مسعود قال: " لو كان العسر في جحر ضب لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب

---

(١) المستدرك: ٥٢٨/٢، كتاب التفسير – تفسير سورة ألم نشرح، طبع: دار المعارف – حيدر آباد الدكن – الهند = الناشر: مطبعة النصر الحديثة – الرياض .
قال الحاكم: " وقد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب لن يغلب عسر يسرين وقد روي بإسناد مرسل عن النبي – ρ – أخبرنا محمد بن علي الصنعاني حدثّنا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني أنبأ عبد الرزاق أنبأ معمر عن أيوب عن الحسن في قول الله – Y –: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا } قال خرج النبي – ρ – يوماً مسرور فرحاً وهو يضحك وهو يقول لن يغلب عسر يسرين إن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا .

(٢) المستدرك: ٥٢٨/٢، كتاب: التفسير = تفسير سورة ألم نشرح .

عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين " [1] وأخرجه سعيد ابن منصور في سننه عن أبي شهاب عبد ربه عن نافع عن ميمون الأعور عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود .

وروى الطبراني في الكبير عن ابن مسعود قال: قال رسول الله – ρ –: " لو كان العسر في جحر ضب لدخل عليه اليسر حتى يخرجه " ثم قرأ رسول الله: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] وفي إسناده أبو مالك النخعي . ضعيف [2] .

وروي في الأوسط من حديث أنس قال: " كان رسول الله – ρ – جالساً فنظر إلى جحر بحيال وجهه فقال: " لو كانت العسرة تجيء حتى تدخل هذا الجحر لجاءت اليسرة حتى تُخرجها، ثم تلا رسول الله – ρ –: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] فهذه شواهد يقوي بعضها بعضاً [3] .

هذا مخلص القاعدة كما ذكره السيوطي في معترك الأقران وعقود الجمان والإتقان ولأهمية هذا الدرس البلاغي في فنون القول وأدائه نجد الإمام

---

(١) تفسير عبد الرزاق – تصنيف الإمام المحدث عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (ت ٢١١هـ) دراسة وتحقيق: د/ محمد محمد عبده: ٤٣٨/٣، رقم ٣٦٤٤، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

(٢) المعجم الكبير للطبراني: ٨٥/١٠، حديث رقم ٩٩٧٧، ط: الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي .

(٣) شرح عقود الجمان للسيوطي صـ٢٠، ط: مكتبة مصطفى الحلبي ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م، وينظر: معترك الأقران: ٤٧٦/٣ وما بعدها، الاتقان في علوم القرآن للسيوطي: ٤٠٦/١ وما بعدها، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الثالثة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

السيوطي يسهم فيه إسهامات كبيرة ويحقق القول فيه ويرد الاعتراضات التي أوردها الإمام بهاء الدين السبكي معضداً رده بأمثلة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف .

ضابط القاعدة:

هذا وقد ذكر العلماء أنه ليس كل ما يعاد من الأسماء داخلاً في هذه القاعدة، بل إنهم قد وضعوا لها أسساً ثلاثة، لابد من تحققها:

أولها: **أن يكون المتكلم واحداً .**

ثانيها: **أن يكون الاسمان مذكورين في كلام واحد أو في كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، أو له به تعلق ظاهر وتناسب واضح .**

ثالثها: **أن تكون " أل " الثانية للعهد الذكرى، حتى يكون الثاني إعادة للأول**[(١)].

رابعها: **ألا يقصد التكرار كما قال السيوطي** [(٢)] .

ومن هنا وقع الاختلاف بين العلماء في بعض المواضع: هل تدخل تحت هذه القاعدة أولا ؟ وهو ما سيبينه البحث بناء على تلك الضوابط وغيرها من أسس الترجيح كالسياق والمقام والغرض المسوق من أجله الكلام، فلنستمد العون والفتح من الله – تعالى – فهو الفتاح العليم .

---

(١) ينظر: معترك الأقران: ٤٧٩/٣، الإتقان: ٤٠٩/١، عروس الأفراح ضمن الشروح: ٣٥٨/١، ط: دار السرور، بيروت، لبنان، بلا تاريخ، التحرير والتنوير: ٤١٣/٣٠.

(٢) المراد هنا التوكيد اللفظي .

ترجمة العلامة بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)

هو الإمام أحمد بن علي بن عبد الكافي العلامة بهاء الدين أبو حامد السبكي ابن شيخ الإسلام تقي الدين أبي الحسن السبكي .

مولده ونشأته:

ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة، وأخذ العلم عن مشيخة عصره كالبدر بن جماعة والمزي وأبيه وأبي حيان وجماعة آخرين .

وبرع في العلم وهو شاب وتولى التدريس بمدارس عدة كالجامع الطولوني وجامع الحاكم والشيخونية وتولى القضاء وأفتى وهو ابن عشرين سنة وكان كريماً محبباً للناس لجزيل بره وصلاته لهم، أعجب به أبوه فمدحه بقوله:

دروس أحمد خير من دروس عليّ .·. وذاك عند عليّ غاية الأمل

وكانت له اليد الطولى في علوم اللسان العربي والمعاني والبيان والبديع وله مؤلفات كثيرة منها كتاب " عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح " وهو شرح ممتع دل به على سعة اطلاعه وغوصه في العلوم العربية، ولولا ما فيه من استطراد ممل وحشوه بمسائل خارجة عن الفن لكان خير شروح التلخيص لفصاحة عبارته وسهولة أساليبه وذوقه الأدبي الرفيع، وعليه حاشية لمحمد بن أبي بكر عز الدين بن جماعة .

وقد توفى العلامة ابن السبكي سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمكة – رحمه الله – وأجزل له المثوبة [١] .

---

(١) يراجع في ترجمة ابن السبكي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٦/٢٢٦، ٢٢٧، ط: دار إحياء التراث العربي، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢/١٢، ١٣، ط: دار إحياء التراث العربي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني: ١/٢٢٤ – ٢٢٩، ت: محمد سيد جاد الحق، ط: دار = = الكتب

ترجمة الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي المسند المحقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة .

ولد في مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ الموافق إبريل ١٤٤٥م بالقاهرة، وينتهي نسبه إلى أسرة فارسية وكان والده عالماً مفتياً ومدرساً ومؤلفاً وتوفى سنة ٨٥٥هـ فترك ولده عبد الرحمن ولما يبلغ ست سنوات وقد ختم السيوطي القرآن وعمره دون ثمان سنين، وحفظ كثيراً من متون العلم وهو في هذه السن ولم يزل السيوطي – رحمه الله – يطلب العلم على شيوخ كثيرين ويحفظ كثيراً من المتون في سائر العلوم حتى وصل إلى مرتبة الاجتهاد والفتيا والتأليف حتى زادت مؤلفاته على خمسمائة مؤلف .

وقد رزق التبحر في سبعة علوم – كما أخبر عن نفسه في كتبه – التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة العرب البلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة وهي مؤلفاته فيما يتصل بعلوم القرآن والبلاغة . معترك الأقران في إعجاز القرآن، والاتقان في علوم القرآن، وقد تناول فيهما وجوه الإعجاز القرآني والبلاغة القرآنية وألوانها، كما نظم تلخيص المفتاح في نظم بديع سهل ميسر أسماه " عقود الجمان " – وشرحه شرحاً مختصراً وأكثر فيه من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية .

وله شرح جيد على قصيدة: " بانت سعاد " أسماه: " كنه المراد في بيان بانت سعاد " وهو شرح أدبي بلاغي، اشتمل على نكات بلاغية لا توجد عند

الحديثة ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م .

غيره ممن شرح القصيدة .

وقد حقق هذا الشرح أد/ مصطفى عريان، وقد طبعته مؤسسة الرسالة – بيروت عام ٢٠٠٥م وله أيضاً كتاب جيد اسمه " تناسق الدرر في تناسب السور " وهذا الكتاب كما يقول السيوطي – صادقاً – من ولاد نظره ومحض تفكيره " إلا ما نقله عن غيره وعزاه إليه وهو قليل، فهو فيما يرى أهل العلم تعقيب على كتاب البقاعي الكبير واستدراك عليه (١). ومعلوم أن علم المناسبة علم عزيز لم يتكلم فيه إلا النادر الألمعي من العلماء والمفسرين. وقد قام بدراسة وتحقيق هذا الكتاب الأستاذ عبد القادر أحمد عطا وطبع بدار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

وقد توفى – رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته – عام ٩١١هـ الموافق ١٥٠٥م ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة (٢).

---

(١) ينظر: تناسق الدرر في تناسب السور للشيخ الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق ودراسة: عبد القادر أحمد عطا صـ٤٥، ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢) يراجع في ترجمته: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي: ٣٣٥/١ وما بعدها، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: أولى ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م ط: عيسى الحلبي. وكتاب ترجم فيه لنفسه عنوانه: " التحدث بنعمة الله " ت: الزابت ماري، ط: مطبعة كمبردج سنة ١٩٧٢م .

المبحث الأول
ذكر الاسم معرفاً وإعادته معرفاً

قال السيوطي – رحمه الله –: إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال: لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة أو بالعكس فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالباً، دلالة على المعهود الذي هو الأصل في اللام، أو الإضافة نحو قوله تعالى: [اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ][1] جاء الصراط هنا معرفاً بأل وهي للعهد الذهني كما قال صاحب التحرير والتنوير، لأنهم سألوا الهداية لهذا الجنس في ضمن فرد، وهو الفرد المنحَصر فيه الاستقامة، لأن الاستقامة لا تتعدد كما قال الله – Y–: [فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ] [يونس: ٣٢] [2] .

والمراد: طريق الحق وهو ملة الإسلام كما ذهب إليه الزمخشري في الكشاف وقوله تعالى: [صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ] بدل من الصراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم .

كما قال سبحانه: [قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ] [الأعراف: ٧٥] ثم قال الزمخشري: فإن قلت: ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير، والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين؛

---

(١) معترك الأقران: ٣٧٦/٣ .

(٢) ينظر: التحرير والتنوير للشيخ الطاهر بن عاشور: ١٩١/١، ط: الدار التونسية للنشر بلا تاريخ .

ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده [١] .

فأفهم كلامه أن فائدة الإبدال أمران يرجعان إلى التوكيد، وهما ما فيه من التثنية أي تكرار لفظ البدل ولفظ المبدل منه، وعني بالتكرير ما يفيده البدل عند النحاة من تكرير العامل، وهو الذي مهد له في صدر كلامه بقوله: " وهو في حكم تكرير العامل كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم " .

وسماه تكريراً لأنه إعادة للفظ بعينه، بخلاف إعادة لفظ المبدل منه، فإنه إعادة له بما يتحد مع " ما صدقه " فلذلك عبر بالتكرير وبالتثنية .

ومراده: أن مثل هذا البدل، وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه يفيد فائدة البدل وفائدة التوكيد اللفظي، وقد علمت أن الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ البديع .

وإن إعادة الاسم في البدل أو البيان ليُبنى عليه ما يُراد تعلقه بالاسم الأول أسلوب بهيج من الكلام البليغ لإشعار إعادة اللفظ بأن مدلوله بمحل العناية وأنه حبيب إلى النفس [٢] .

كما أن في البدل فائدة أخرى ذكرها الزركشي ومثل لها بهذه الآية: [اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ] وهي أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين:

---

(١) الكشاف: ١٥/١، ١٦، نشر: دار الريان للتراث، ت: مصطفى حسين أحمد، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(٢) التحرير والتنوير: ١٩٢/١ .

إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص [١] .

وذهب الشهاب الخفاجي إلى أن بدل الكل من الكل في الآية، هو من حسن الاتفاق الذي سماه المتأخرون في البديع تسمية النوع [٢] .

وهذا هو ما قرره العلامة السيوطي بقوله: " فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالباً دلالة على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة .

ومن الأمثلة التي أوردها السيوطي في هذا القسم: قوله تعالى: [فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ] [الزمر: ٢، ٣] .

الدين: المعاملة، والمراد به هنا معاملة المخلوق ربه، وهي عبادته . فالمعنى: مخلصاً له العبادة غير خالط بعبادته عبادة غيره، من الشرك والرياء والسمعة، وقوله: [أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ] أى: ألا هو الذى وجب اختصاصه بأن يُخلص له العبادة فإنه المنفرد بصفات الألوهية والاطلاع على الأسرار والضمائر، ولأنه الحقيق بذلك لخلوص نعمته عن استجرار المنفعة بها [٣] .

وقوله سبحانه: [أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ] جملة مستأنفة لبيان علة الأمر في قوله سبحانه: [فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ] وفي الاستئناف دلالة على مزيد العناية بالجملة المستأنفة ولو تأملنا جملة: " مخلصاً له الدين " وجملة: "

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٤٥٥/٢، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: مكتبة دار التراث ط: ثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١٢٢/١، ط: دار صادر، المكتبة الإسلامية، ديار بكر – تركيا .

(٣) ينظر: الكشاف: ١١١/٤، ١١٢، تفسير البيضاوي ومعه حاشية الشهاب: ٣٢٤/٧، ٣٢٥، والتحرير والتنوير: ٣١٦/٢٣ .

لله الدين الخالص " وجدنا الكلامين كلاماً واحداً، وإنما أعيدت صياغة " مخلصاً لـه الـدين " وقـدم فيهـا الجـار والمجـرور ووضـع لفـظ الجلالـة مكـان الضـمير فصـارت: لله الـدين الخـالص، والجملـة الأولـى تـدعو إلـى إخـلاص العبـادة لله، والثانية تقول: لا يكون لله إلا من كان خالصاً له وهذا نمط من البيان قلما تجد له شبيهاً في كلام الناس .

ويلاحظ أن جملة: [فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ] أمر لـه – عليـه الصلاة والسلام – بإخلاص العبادة، والجملة الثانية " ألا لله الدين الخالص " فيها تعميم وبيـان للأمـة كلهـا أنـه لا يكـون لله إلا مـا كـان خالصـاً لـه، لأنـه – سبحانه – غني عن الشركاء ولأنه من سوء الأدب مع الله تعالى أن تشرك عبداً من خلقه معه في الذي تتوجه به إليه [1] .

ومن الشواهد التي أوردها السيوطي في هذا القسم قولـه – تعالى –: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ] [الصافات: ١٥٨] .

ذهب الزمخشري ومن تبعه إلى أن المراد من " الجِنَّة " في الموضعين: الملائكة حيث يزعمون أنهم بنات الله – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . فقال: والمعنى: وجعلوا بما قالوا نسبة بين الله وبينهم، وأثبتوا لـه بذلك جنسيّة جامعة له وللملائكة .

فإن قلت: لم سمي الملائكة جنة ؟ قلت: قالوا: الجنس واحد، ولكن من خبُث من الجن ومرُد وكان شراً كلّه فهو شيطان، ومن طهُر منهم ونسَك وكان

(١) ينظر: الزمر – محمد وعلاقتهما بآل حم أد/ محمد أبو موسى صـ٣٧، ٣٨، ط: مكتبة وهبة، ط: أولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م .

خيراً كله فهو ملك، فذكرهم في هذا الموضع باسم جنسهم . وإنما ذكرهم بهذا الاسم وصفاً منهم وتقصيراً بهم، وإن كانوا معظمين في أنفسهم أن يبلغوا منزلة المناسبة التي أضافوها إليهم [وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ] والضمير في " إنهم لمحضرون " للكفرة والمعنى: أنهم يقولون ما يقولون في الملائكة، وقد علم الملائكة أنهم في ذلك كاذبون مفترون، وأنهم محضرون النار معذبون بما يقولون، والمراد: المبالغة في التكذيب حيث أضيف إلى علم الذين ادعوا لهم تلك النسبة (١) .

وما ذهب إليه الزمخشري ومن تبعه رواه الطبري وابن كثير عن مجاهد وقتادة وابن زيد (٢) .

ثم ذكر الزمخشري أقوالاً أخرى تفيد أن المراد بالجنة هم الجن، وهو مروي عن ابن عباس – م – كما ذكره ورواه الطبري وتبعه ابن كثير في الموضع نفسه .

ولكن الذي رجحه الفخر الرازي هو القول الثاني حيث قال بعد حكاية هذا القول عن مقاتل – أيضاً –: وأقول: هذا القول عندي مشكل، لأنه تعالى أبطل قولهم: الملائكة بنات الله، ثم عطف عليه قوله: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا

---

(١) **الكشاف: ٦٤/٤، تفسير البيضاوي ومعه حاشية الشهاب: ٢٧٩/٧ .**

(٢) **تفسير الطبري: ١٢١/٢١ وما بعدها، ت: الشيخ أحمد شاكر، ط: دار المعارف بمصر، تفسير ابن كثير: ٣٧/٧، ت: د/ محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، عبد العزيز غنيم، ط: مكتبة دار الشعب ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، وينظر: روح البيان للشيخ إسماعيل حقي البروسوي: ٤٩٢/٧، ٤٩٣، ط: دار الغد العربي ط: السابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .**

] والعطف يقتضي كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه، فوجب أن يكون المراد من هذه الآية غير ما تقدم [1] .

وقد تبع الشيخ الطاهر ما رجحه الفخر الرازي فقال في توضيح هذا الرأي: ولعدم الغوص في معنى الآية ذهب من ذهب إلى أن المراد بالجنة الملائكة، أي جعلوا بين الله وبين الملائكة نسب الأبوة والبنوة . وهذا تفسير فاسد، لأنه يصير قوله: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا] إعادة لما تقدم من قوله سبحانه: [أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ] [الصافات: ١٥١، ١٥٢] ومن قوله: [أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ] [الصافات: ١٥٠].

ومن ذهب إلى أن المراد من " الجنة " أصل الجنة، وهو الشيطان، وأن معنى الآية: أنهم جعلوا الله نسيباً للشيطان نسب الأخوة – تعالى الله عن ذلك.

على أنه إشارة إلى قول الثنوية من المجوس بوجود إلهٍ للخير هو الله وإله للشر هو الشيطان، وهم ملل مجوس فارس ...

وهذا الدين كان معروفاً عند بعض العرب في الجاهلية من عرب العراق المجاورين لبلاد فارس والخاضعين لسلطانهم . ولم يكن معروفاً بين أهل مكة المخاطبين بهذه الآيات، ولأن الجنة لا يشمل الشياطين إذا أطلق، فإن الشيطان كان من الجن إلا أنه تميز به صنف خاص منهم .

---

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي: ٢٦٩/١٣، ٢٧٠، ط: دار الغد العربي، ط أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، وينظر أيضاً: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٢٧/٩، ت: الشيخ عرفات العشا حسونه، ط: دار الفكر ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي: ٣٤٩/٦، ت: عبد الرازق غالب المهدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: أولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

أما موقع جملة: [وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ] فمعترضة بين جملة: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا] وبين جملة: [سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ] [(١)] .

فبان من ذلك أن اسم " الجِنَّة " في الموضعين واحد وأن الراجح من الأقوال أن المراد بالجنة الشياطين وليس الملائكة؛ لأنه الموافق لسياق الآيات وأن هذا الاعتقاد كان معروفاً عند بعض العرب المجاورين لأهل فارس والخاضعين لسلطانهم، كما أن الله – تعالى – أبطل قولهم: "الملائكة بنات الله" ثم عطف عليه قوله: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا] والعطف يقتضي المغايرة كما يقول العلماء .

ومما أورده السيوطي في هذا القسم – أيضاً – قوله تعالى: [وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ] [غافر: ٩] .

المراد بالسيئات في الموضعين واحد، لأنه دعاء جامع، إذ السيئات هنا جمع سيئة، وهي: الحالة أو الفعلة التي تسوء من تعلقت به ... صيغت على وزن فيْعَلة، للمبالغة في قيام الوصف بالموصوف مثل قيّم وسيّد وصيقل فالمعنى: وقهم من كل ما يسؤهم .

فالتعريف في " السيئات " للجنس، وهو صالح لإفادة الاستغراق، فوقوعه في سياق ما هو كالنفي، وهو فعل الوقاية " وقهم " يفيد عموم الجنس، على أن بساط الدعاء يقتضي عموم الجنس ولو بدون لام نفي كقول الحريري:

يا أَهْل ذَا المغْنَى وقيتم ضُرا

وجملة: [وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ] تذييل، أي وكل من وقى

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٣/١٨٦، ١٨٧ .

السيئات يوم القيامة فقد نالته رحمة الله – تعالى – [1] .

وظاهر هذه الجملة أنها انتقال من الخصوص إلى العموم على طريقة قول الشاعر:

وقيدت نفسي في ذراك محبة .:. ومن وجد الإحساس قيْداً تَقيّدا

والآية وإن جاءت على هذه الصورة، إلا أنها في المعنى ليس فيها انتقال، لأن قوله: [وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ] ليس فيه شخص واحد زائد عن " وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ " لأن هذا دعاء لكل من آمن، ولا يقي الله – Y – السيئات غير المؤمنين، وإنما هو تأكيد للمعنى الأول على وجه يوهم اشتمالة لكل من كان على شاكلتهم، وليس هناك من هو على شاكلتهم إلا هم ... والقيد الذي في قوله: [يومئذ] ليس قيداً لقوله: [وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ] لأن وقاية السيئات تشمل يومئذ وما قبل يومئذ لأنها شاملة لوقاية السيئات في الدنيا، ولأنها – أيضاً – وهو أهم – يدخل فيها صرف العبد عن أن يتعدى حدود الله، أو أن يقع في محارم الله – تعالى – لأن دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة وهذا يجعل قيد الظرف " يومئذ " غير مستوعب للفعل، لأن وقاية السيئات عامة في الزمن كله، وليست مقيدة بيومئذ، لأن السيئات يومئذ هي نتيجة وثمرة سيئات الدنيا، ويبعد أن يكون " يومئذ " من جملة جواب الشرط .

والمعنى: ومن تق السيئات فقد رحمته يومئذ، لأن تقييد رحمته بهذا اليوم غير ظاهر، لأن وقاية السيئات في الدنيا من الرحمة أيضاً [2] .

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ٢٤/٩٣، ٩٤ .

(٢) ينظر: آل حم – غافر – فصلت دراسة في أسرار البيان للأستاذ الدكتور/ محمد أبو موسى صـ٤٧ وما بعدها، ط: مكتبة وهبة، ط: أولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٩م البحر المحيط

ومن هنا بان أن المراد بالسيئات في الموضعين واحد كما أشار إليه السيوطي في النوع الأول من القاعدة .

ومن الشواهد التي ذكرها السيوطي – أيضاً – قوله تعالى: [وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ...] [غافر ٣٦، ٣٧] .

الأسباب جمع سبب، والسبب ما يوصل إلى مكان بعيد، فيطلق السبب على الطريق ويطلق على الحبل، لأنهم كانوا يتوصلون به إلى أعل النخيل [١]، والمراد هنا: طرق السموات كما في قول زهير:

ومن هاب أسباب المنايا يَنَلْنَه ∴ وإن يرْق أسباب السماء بسُلّم

وانتصب " أسباب السموات " على البدل المطابق لقوله " الأسباب " وجيء بهذا الأسلوب من الإجمال إلى الإجمال ثم التفصيل للتشويق إلى المراد بالأسباب تفخيماً لشأنها، وشأن عمله لأنه أمر عجيب، ليورَدَ على نفس متشوقة إلى معرفته وهي نفس (هامان) [٢] .

يقول الزمخشري: فإن قلت: ما فائدة هذا التكرير ؟ ولو قيل: لعلي أبلغ أسباب السموات لأجزأ ؟ قلت إذا أبهم الشيء ثم أوضح كان تفخيماً لشأنه، فلما أراد تفخيم ما أمّل بلوغه من أسباب السموات أبهمها ثم أوضحها، ولأنه لما كان

لأبي حيان: ٢٣٩/٩، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢٩٢/٦، ت: عمر أحمد الراوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: أولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

(١) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني صـ٣٩١، ت: صفوان عدنان داودى، ط: دار العلم – الدار الشامية، ط: أولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

(٢) التحرير والتنوير: ١٤٦/٢٤، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان: ٢٥٨/٩، نظم الدرر للبقاعي: ٥١٥/٦ .

بلوغها أمراً عجيباً أراد أن يورده على نفس متشوقة إليه ليعطيه السامع حقه من التعجب، فأبهمه ليشوق إليه نفس هامان ثم أوضحه [1] .

وإنما أراد فرعون بتفخيم الأسباب التي يطلع منها على إله موسى أن هذا شأن من شئون الآلهة، وأن هذه الأسباب العظيمة لا يبلغها إلا أنا، ولا يطلع عليها إلا أنا، وهذا يتلاءم مع قوله في القصص قبل أمر هامان [يا أيها الملأ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرِي] [القصص: ٣٨]، ولا يبلغ هذه الأسباب ذات الشأن غيري، وإنني سأبلغها، وسأطلع ولكنني لن أجد إله موسى [2] .

ولقد قال الفخر الرازي كلاماً جيداً تعليقاً على هذه الآية وبياناً لما يقصده فرعون من مقالته هذه: ملخصه: إن فرعون لا يجوز أن يكون مجنوناً، لأن المجنون لا ترسل إليه الرسل، والله – تعالى – لا يذكر لنا كلام المجانين في كتابه ولابد أن يكون عاقلاً، وكل عاقل يعلم أنّ أي بناء مهما ارتفع لن يبلغ أسباب السماء .

ولكنه أراد صرف الناس حوله عن الأدلة التي أشار إليها موسى –ت– وهي قوله: [وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا] [الشعراء: ٢٣، ٢٤] [رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا] [الشعراء: ٢٨]، [قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ] [الشعراء: ٢٦] وكلها أدلة تقوم على الاستدلال العقلي، أراد فرعون أن يُغيّب هذا الطريق الهادي إلى الله، وأن يضع مكانه طريق الرؤية الحسية، وطريق الإدراك الحسي غير ممكن؛ لأن بلوغ أسباب

(١) الكشاف: ١٦٧/٤ .

(٢) آل حم غافر – فصلت أد/ محمد أبو موسى صـ١٤٦ .

السموات غير ممكن [١] . اهـ كلام الرازي ملخصاً .

والظاهر – كما يقول الشهاب الخفاجي وابن عجيبة – أنه كان مجسماً يعتقد أن الله – سبحانه – في السماء وأن اطلاعه إليه إنما كان ليرى: هل ثم إله ؟ ... مع أن هذا كله إنما هو تمويه منه على قومه وجرأة على الله – Y – لا حقيقة لها . فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور [٢] .

فبان من ذلك أن الأسباب في الموضعين بمعنى واحد لأنهما معرفتان، وجيء بهما على هذا الأسلوب لغرض التشويق إلى المراد والتفخيم للأمل المنشود.

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٥٥٣/١٣، تفسير البيضاوي ومعه حاشية الشهاب: ٣٧٢/٧، آل حم – غافر وفصلت أد/ محمد أبو موسى صـ ١٤٦، ١٤٧ .

(٢) ينظر: حاشية الشهاب: ٣٧٢/٧، البحر المديد لابن عجيبة: ٣٠٨/٦ .

المبحث الثاني
ذكر الاسم الأول منكراً وإعادته منكراً

قال السيوطي – رحمه الله –: " وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالباً، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً، نحو [اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاء] [الروم: ٥٤] فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية وبالثالث الشيخوخية [(١)] اهـ .

ما ذهب إليه السيوطي أساسه مأخوذ من الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ) في المفردات حيث قال: الضعف خلاف القوة ... وقوله [اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ... الآية]: والثاني – يعني الضعف – غير الأول، وكذا الثالث، فإن قوله: [خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ] أي من نطفة، أو من تراب، والثاني: هو الضعف الموجود في الجنين والطفل، الثالث: الذي بعد الشيخوخة؛ وهو المشار إليه بأرذل العمر .

والقوتان الأولى هي التي تُجعَل للطفل من التحرك، واستدعاء اللبن، ودفع الأذى عن نفسه بالكباء والقوة الثانية هي التي بعد البلوغ .

ويدل على أن كل واحد من قوله: (ضَعف) إشارة إلى حالة غير الحالة الأولى ذكره منكراً، والمنكر متى أعيد ذكره وأريد به ما تقدم عُرّف، كقولك: رأيت رجلاً فقال لي الرجل: كذا، ومتى ذكر ثانياً منكراً أريد به غير الأول[(٢)].

ويفهم أيضاً من كلام الزمخشري أن كلا من لفظ الضعف المكرر والقوة المكررة يمثل مرحلة من مراحل تطور الإنسان فقوله تعالى: [خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ

---

(١) معترك الأقران: ٣/٣٧٧ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب صـ ٥٠٧ .

] . كقوله: [خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ] [الأنبياء: ٣٧] يعني أن أساس أمركم وما عليه جبلتكم وبنيتكم الضعف . [وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا] [النساء: ٣٨] أي: ابتدأناكم في أول الأمر ضعافاً، وذلك حال الطفولة والنشء حتى بلغتم وقت الاحتلام والشبيبة، وتلك حال القوة إلى الاكتهال وبلوغ الأشد ثم رددتم إلى أصل حالكم وهو الضعف بالشيخوخة والهرم، وقيل: " من ضَعْف " من النطف كقوله تعالى: [مِّن مَّاء مَّهِينٍ] [المرسلات: ٢٠]، وهذا الترديد في الأحوال المختلفة، والتغيير من هيئة إلى هيئة، وصفة إلى صفة: أظهر دليل وأعدل شاهد على الصانع العليم القادر [١] .

وما قرره الزمخشري وافقه عليه ابن عطية والبيضاوي والرازي وأبو حيان وأبو السعود [٢] لكن علق الشهاب الخفاجي على قول البيضاوي: " والتنكير مع التكرير، لأن المتأخر ليس عين المتقدم " بقوله: " مراده بالمتأخر الأخير – يعني قوله: [ضَعْفًا وَشَيْبَةً] لمغايرته للأول؛ إذ هو ضعف الشيخوخة وذاك ضعف الطفولية، وأما الثاني – يعني قوله: [ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً] فهو عين الأول، ونكر لمشاكلته لهما وكذا قوة – يعني في قوله: [ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ] فلا وجه لما قيل: إنه ظاهر في "ضَعْف" الأول، وأما الثاني مع الأول

---

(١) الكشاف: ٤٨٦/٣ .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي: ٢٧١/١٢ – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ت: المجلس العلمي بمكناس ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، البحر المحيط: ٤٠١/٨، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الحكيم لأبي السعود العمادي: ٦٦/٧، نشر: دار المصحف، ط: مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد بلا تاريخ، مفاتيح الغيب: ٤٩٢/١٢ .

و"قوة" الثانية فباعتبار أن المتقدم أريد به الابتداء، والمتأخر يشمل مراتب الابتداء والانتهاء والتوسط، وكلمة " ثم " لتراخي الابتداء، وإليه أشار البيضاوي بقوله: " أخذ منكم السن " اهـ كلام الشهاب الخفاجي (١) .

و" من " ابتدائية، أي مبتدأ خلقه من ضعف، أي من حالة ضعف، وهي حالة كونه جنيناً ثم صبياً إلى أن يبلغ أشده، وهذا كقوله – تعالى –: [خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ] يدل على تمكن الوصف من الموصوف، حتى كأنه منتزع منه، وكقوله تعالى: [وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا] .

والمعنى: أنه كما أنشأكم أطواراً تبتدئ من الوهن وتنتهي إليه، فكذلك ينشئكم بعد الموت، إذ ليس ذلك بأعجب من الإنشاء الأول وما لحقه من الأطوار ولهذا أخبر عنه بقوله: [يَخْلُقُ مَا يَشَاء] وذكر وصف العلم والقدرة، لأن التطور هو مقتضى الحكمة، وهي من شؤون العلم، وإبرازه على أحكم وجه هو من أثر القدرة (٢) .

هذا وقد خالف الشيخ الطاهر جمهور المفسرين فذهب إلى أن التنكير في الآية للنوعية فقال: " وتنكير " ضعف وقوة " للنوعية، فـ " ضَعْف " المذكور ثانياً هو عين " ضعف " المذكور أولاً، و " قوة " المذكور ثانياً عين " قوة " المذكور أولاً .

وقولهم: النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، يريدون به التنكير المقصود منه الفرد الشائع لا التنكير المراد به النوعية " (٣) .

---

(١) تفسير البيضاوي ومعه حاشية الشهاب: ١٢٨/٧، ١٢٩ .

(٢) التحرير والتنوير: ١٢٧/٢١، ١٢٨ .

(٣) المرجع نفسه: ١٢٨/٢١ .

وكأن صاحب التحرير يرى أن التنكير هنا يشير إلى نوع خاص من الضعف غير ما تعارف عليه الناس أو غير ما عليه سائر المخلوقات. مع أن كل الدواب التي على وجه الأرض خلقت من هذا الماء المهين المعبر عنه بالضعف في المرحلة الأولى كما قال الله – تعالى – [وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء] [النور: ٤٥]، وقال – سبحانه –: [وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ] [الأنبياء: ٣٠]، فالتنكير محتمل للفرد الشائع في جنسه ومحتمل للنوعية .

لكن الأرجح ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن التنكير للفرد الشائع في جنسه لوجود الضعف والقوة في جميع أطوار العمر بالنسبة لسائر المخلوقات حيث تنشأ ضعيفة ثم تقوى ثم يدركها الضعف والشيخوخة كما هو مشاهد في الواقع، والعيان أقوى الأدلة .

ومما أورده السيوطي في هذا القسم من تكرار النكرة مرتين، لأن الثاني غير الأول قول ابن الحاجب: " في قوله – تعالى –: [غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ] [سبأ: ١٢].

" الفائدة في إعادة لفظ الشهر، للإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح، والألفاظ التي تأتي مبنية للمقادير لا يحسن فيها الإضمار. ألا ترى أنك تقول: زنة هذا مثقال، وزنة هذا مثقال، فلا يحسن الإضمار كما لا يحسن في التمييز.

وأيضاً فإنه لو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر إلى الظاهر " [1] .

---

(١) الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): ١٤٥/١، ت: هادي حسن حمودي، ط: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ط: أولى ١٤٥٥هـ ١٩٨٥م، معترك الأقران: ٤٧٧/٣ .

ثم قال ابن الحاجب: " ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته لكانت العبارة: أكرمت رجلاً وكسوت رجلاً، فتبين أن ذلك ليس من جعل الظاهر موضع المضمر، لما تبين أنه لو أتى بالمضمر لم يستقم " (١) .

فتبين من ذلك أن كلمة " شهر " الأولى نكرة والثانية كذلك نكرة، ولكنها غير الأولى . فكان لابد من التعبير بالاسم الظاهر في هذا السياق .

وقد أدرك البلاغيون وحي الكلمة وعملها بما يثيره لفظها من شئون في النفس لا يستطيعها الضمير العائد عليها، فأشاروا إلى أن الكناية – يُعنون بها الضمير – والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف، فإذا كان الضمير يعطي إشارة ذهنية إلى العائد عليه . هذه الإشارة تحضره في النفس، إلا أن قدراً كبيراً من التأثير يظل الاسم الظاهر محتفظاً به، ولا يستطيع الضمير حملها نيابة عنه، لأنها تتولد حيث يقرع اللفظ السمع بجرسه وارتباطاته المختلفة جدّ الاختلاف، والتي اكتسبها في قصته الطويلة مع الكلمات والأحداث والمواقف (٢) .

ومعنى تسخيره الريح: خلق ريح تلائم سير سفائنه للغزو أو التجارة، فجعل الله – تعالى – لمراسيه في شطوط فلسطين رياحاً موسمية تهب شهراً مشرّقة لتذهب في ذلك الموسم سُفنه، وتهب شهراً مغرّبة لترجع سفنه إلى شواطئ فلسطين، كما قال الله – تعالى –: [وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا] [في سورة الأنبياء: ٨١].

---

(١) الأمالي: ١/١٤٥ .

(٢) خصائص التراكيب للدكتور/ محمد محمد أبو موسى صـ٢٨٣، ٢٨٤، ط: مكتبة وهبة، ط: السادسة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م .

فأطلق الغدو على الانصراف والانطلاق من المكان تشبيها بخروج الماشية للرعي في الصباح وهو وقت خروجها، أو تشبيهاً بغدو الناس في الصباح . وأطلق الرواح على الرجوع من النهمة التي تخرج لها [1] .

ولكن الأقرب إلى معنى الآية ما قاله قتادة وكانت الريح تقطع في الغدو إلى قرب الزوال مسيرة شهر، وفي الرواح من بعد الزوال إلى الغروب مسيرة شهر وقال الحسن: فخرج من مستقره بالشام يريد " تدمر " التي بنتها الجن بالصفاح والعمد فيقيل في اصطخر ويروح منها فيبيت في " كابل " من أرض خراسان .

والغدو ليس الشهر، ولكن هو على حذف مضاف: أي جرى غدوها، أي جريها في الغدو مسيرة شهر، وجرى رواحها، أي جريها في الرواح مسيرة شهر، فهذا من باب المعجزة الخارقة للعادة والفضل الذي آتاه الله – تعالى – داوود وسليمان – عليهما السلام – من تسخير الجبال والطير وتليين الحديد، وكذلك تسخير الريح، تجري بأمره رخاءً حيث أصاب والشياطين كل بناء وغواص [2] .

فظهر من ذلك أن إعادة النكرة في قوله تعالى [وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ] ليس من باب وضع الظاهر موضع المضمر، لأنه لو أتى بالضمير لم يستقم المعنى .

قال السيوطي – رحمه الله – وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: [فَإِنَّ

---

(١) التحرير والتنوير: ١٥٨/٢٢ .

(٢) ينظر: الكشاف: ٥٧٢/٣، وينظر: البحر المحيط: ٥٢٦/٨، تفسير البيضاوي ومعه حاشية الشهاب: ١٩٤/٧، تفسير الألوسي: ١١٦/٢٢، ط: ثانية إدارة الطباعة المنيرية – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان .

مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] .

أشار – رحمه الله – إلى أن اليسر نكرة والعسر معرفة، كما في القسمين الأوليين: وقد اشتهر عند أهل العلم أن النكرة إذا أعيدت نكرة فالثاني غير الأول، والمعرفة بالعكس:

وقد ذهب الزمخشري إلى أن الجملة الثانية تحتمل وجهين: فقال مشيراً إلى الوجه الأول: فإن قلت ما معنى قول ابن عباس وابن مسعود – م –: " لن يغلب عسر " يسرين " ؟ قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء، وأن موعد الله لا يحمل إلا على أوفى ما يحتمله اللفظ وأبلغه . والقول في أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كرر قوله تعالى: [وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ] [المرسلات: ١٥] لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يكرر المفرد في قولك: جاءني زيد زيد. وأن تكون الأولى عدة بأن العسر مردوف بيسر لا محالة، والثانية عدة مستأنفة بأن العسر متبوع بيسر، فهما يسران على تقدير الاستئناف .

وإنما كان العسر واحداً؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون تعريفه للعهد، وهو العسر الذي كانوا فيه، فهو هو، لأن حكمه حكم زيد في قولك: إن مع زيد مالاً، إن مع زيد مالا . وإما أن يكون للجنس الذي يعلمه كل أحد، فهو هو أيضاً . وأما اليسر فمنكّر متناول لبعض الجنس .

وأشار إلى الوجه الثاني بقوله: فإن كان الكلام الثاني مستأنفاً غير مكرر فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال فإن قلت: فما المراد باليسرين ؟ قلت: يجوز أن يراد بهما ما تيسر لهم من الفتوح في أيام الرسول – ρ –، وما تيسر لهم في أيام الخلفاء، وأن يراد يسر الدنيا ويسر الآخرة . كقوله تعالى: [

قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ] [التوبة: ٥٢] وهما حسن الظفر وحسن الثواب [١]. ا.هـ

وقد تابع الزمخشري في هذين الوجهين العلامة البيضاوي والشهاب الخفاجي في حاشيته وابن عطية وأبو حيان وأبو السعود ومن قبلهما الفخر الرازي[٢] . والعلامة الطيبي في حاشيته على الكشاف ولكن العلامة برهان الدين البقاعي رجح الوجه الثاني فلم يذكر غيره فقال: " ولما كان العسر مكروهاً إلى النفوس، وكان الله – سبحانه – فيه حكماً عظيمة، كانت الحكم لا تتراءى إلا للأفراد من العباد، كرره – I – على طريق الاستئناف لجواب من يقول: وهل بعده من عسر ؟ مؤكداً له ترغيباً في أمره، ترقباً لما يتسبب عنه مبشراً بتكريره مع وحدة العسر، وإن كان حمل كل واحد منهما على شيء غير ما قصد به الآخر ممكناً فقال: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ] أي المذكور، فإنه معرفة، والمعرفة إذا أعيدت معرفة كانت غير الأولى سواء أريد العهد أو الجنس " يسراً " أي آخر لدفع المضار والمكاره، فإن النكرة إذا أعيدت نكرة احتمل أن تكون غير الأولى .

ثم استدل بالحديث الوارد من طرق كثيرة كما تقدم: " لن يغلب عسر يسرين " ثم عضد كلامه بما نقله عن العلامة سعد الدين التفتازاني في أول كتابه: " در التلويح على التوضيح " حين تكلم عن هذه القاعدة التي ذكرها

---

(١) الكشاف: ٤/٧٧١، ٧٧٢.

(٢) تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب عليه: ٨/٣٧٥، تفسير ابن عطية: ١٦/٣٢٧، البحر المحيط: ١٠/٥٠١، تفسير أبي السعود: ٩/١٧٣، تفسير الرازي: ١٦/٤٩٦، حاشية الطيبي على الكشاف: ١٦/٤٩٧، ٤٩٨، ت: إياد محمد الفوج، د/ جميل بني عطا، نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: أولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م .

السيوطي بطولها ثم ختم كلامه بقوله – يعني التفتازاني –: وهذا مبني على أن تنكير " يسراً " للتفخيم وتعريف العسر للعهد، أي العسر الذي أنتم عليه أو الجنس الذي يعرفه كل أحد، فيكون اليسر الثاني مغايراً للأول بخلاف العسر (١) اهـ .

هذا، وقد تبع العلامة البقاعيَّ الإمام الألوسي في " روح المعاني " حيث رجح أن الجملة الثانية: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] للاستئناف . فقال: يحتمل أن يكون تكريراً للجملة السابقة لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب كما هو شأن التكرير . ويحتمل أن يكون وعداً مستأنفاً، وأل في " العسر " للعهد، وأما التنوين في " يسراً " فللتفخيم، كأنه قيل: إن مع العسر يسراً عظيماً وأي يسر . بيد أن المراد باليسر هنا ما تيسر لهم في أيام الخلفاء الراشدين أو يسر الآخرة .

واحتمال الاستئناف هو الراجح لما علم من فضل التأسيس على التأكيد، كيف، وكلام الله – تعالى – محمول على أبلغ الاحتمالين وأوفاهما . والمقام مقام التسلية والتنفيس . والاستئناف نحوي، وتجرده عن الواو أكثر من أن يحصى ولا يحتاج إلى بيان نكتة لأنه الأصل .

وقال عصام الدين: لا يبعد أن تكون نكته الفصل كونه في صورة التكرير فاحفظه فإنه من البدائع .

وكان الظاهر على ما سمعت من المراد باليسر تعريفه، إلا أنه أوثر التنكير للتفخيم . وقد يقال: إن فائدته الظهور في التأسيس، لأن النكرة المعادة ظاهرها التغاير، والإشعار بالفرق بين العسر واليسر .

---

(١) نظم الدرر: ٤٦٦/٨ .

ويظهر مما ذكر وجه ما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير والحاكم عن الحسن – مرسلاً – قال: خرج رسول الله – ρ – فرحاً مسروراً وهو يضحك ويقول: لن يغلب عسر يسرين، إن مع العسر يسرا إن مع العسر يسراً ...[1].

وعلى اتحاد العسر وتعدد اليسر يكون الحاصل من الجملتين: أن مع كل عسر يسرين عظيمين، والظاهر أن المراد باليسرين: يسر دنيوي، ويسر أخروي[2].

أما العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور – رحمه الله – فقد رجح أن الآية جاءت في سياق خاص بالحديث عن رسول الله – ρ – فأخرجها من القاعدة التي ذكرها السيوطي فقال: الفاء فصيحة تفصح عن كلام مقدر يدل عليه الاستفهام التقريري هنا أي إذا علمت هذا وتقرر، تعلم أن اليسر مصاحب للعسر، وإذا كان اليسر نقيض العسر كانت مصاحبة اليسر للعسر مقتضية نقص تأثير العسير ومبطلة لعمله فهو كناية رمزية عن إدراك العناية الإلهية به فيما سبق، وتعريض بالوعد باستمرار ذلك في كل أحواله .

وسياق الكلام وعد للنبي – ρ – بأن ييسر الله له المصاعب كلما عرضت له فاليسر لا يتخلف عن اللحاق بتلك المصاعب، وذلك من خصائص كلمة " مع " الدالة على المصاحبة ... فهذه الآية في عسر خاص يعرض للنبي – ρ – .

فالتعريف في " العسر " تعريف العهد، أي العسر الذي عهدته وعلمته، وهو من قبيل ما يسميه نحاة الكوفة بأن " أل " فيه عوض عن المضاف إليه نحو قوله تعالى [فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى] [النازعات: ٤١]، أي فإن مع عسرك يسرا، فتكون السورة كلها مقصورة على بيان كرامة النبي – ρ – عند ربه –

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) ينظر: روح المعاني: ١٧٠/٣٠ .

تبارك وتعالى – .

وعد الله تعالى نبيه – ρ – بأن الله جعل الأمور العسرة عليه يُسرةً له وهو ما سبق وعده له بقوله: [وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى] [الأعلى: ٩] (١) .

وتنكير " يسراً " للتعظيم، أي مع العسر العارض لك تيْسيراً عظيماً يغلب العسر .

ثم قال الشيخ: وجملة: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] مؤكدة لجملة [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا].

وفائدة هذا التأكيد تحقيق اطراد هذا الوعد وتعميمه لأنه خبر عجيب. ومن المفسرين من جعل اليسر في الجملة الأولى يسر الدنيا، وفي الجملة الثانية يسر الآخرة، وأسلوب الكلام العربي لا يساعد عليه، لأنه متمحض لكون الثانية تأكيداً .

هذا، وقول النبي – ρ –: " لن يغلب عسر يسرين " قد ارتبط لفظه ومعناه بهذه الآية، وصرح في بعض رواياته بأنه قرأ هذه الآية حينئذ . كما رواه الطبراني في الأوسط عن أنس – τ –.

وتضافر المفسرون على انتزاع ذلك منها فوجب التعرض لذلك .

وشاع بين أهل العلم أن ذلك مستفاد من تعريف كلمة " العسر " وإعادتها معرفة ومن تنكير كلمة " يسر " وإعادتها منكرة، وقالوا: إن اللفظ النكرة إذا أعيد نكرة فالثاني غير الأول، وإذا أعيد اللفظ معرفة فالثاني عين الأول، كقوله تعالى: [كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ] [المزمل: ١٥، ١٦].

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/٤١٤ وما بعدها .

وبناء كلامهم على قاعدة إعادة النكرة معرفة خطأ، لأن تلك القاعدة في إعادة النكرة معرفة لا في إعادة المعرفة معرفة، وهي خاصة بالتعريف بلام العهد دون لام الجنس، وهي أيضاً في إعادة اللفظ في جملة أخرى، والذي في الآية ليس بإعادة لفظ في كلام ثان، بل هي تكرير للجملة الأولى، فلا ينبغي الالتفات إلى هذا المأخذ، وقد أبطله من قبل أبو علي الحسين الجرجاني [١] في كتاب " النظم " كما في معالم التنزيل للبغوي . وأبطله صاحب الكشاف أيضاً، وجعل ابن هشام في مغني اللبيب تلك القاعدة خطأً [٢] .

ثم يرجح الشيخ كون الجملة الثانية تأكيداً للأولى فيقول: والذي يظهر في تقرير معنى قوله – ρ –: " لن يغلب عسر يسرين " أن جملة: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] تأكيدٌ لجملة: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] ومن المقرر أن المقصود من تأكيد الجملة في مثله هو تأكيد الحكم الذي تضمنه الخبر .

ولا شك أن الحكم المستفاد من هذه الجملة هو ثبوت التحاق اليسر بالعسر عند حصوله، فكان التأكيد مفيداً ترجيح أثر اليسر على أثر العسر . وذلك الترجيح عبر عنه بصيغة التثنية في قوله: " يسرين " فالتثنية هنا كناية رمزية عن التغلب والرجحان، فإن التثنية قد يكنى بها عن التكرير المراد منه التكثير كما في قوله تعالى: [ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً

---

(١) قال حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ) في تاريخ علماء جرجان: هو أبو علي الحسين بن يحيى بن نصر الجرجاني، له تصانيف عدة، منها: نظم القرآن. مجلدان، كان من أهل السنة، روى عن العباس بن يحيى أو " ابن عيسى " العقيلي. اهـ . هامش التحرير: ٤١٥/٣٠ .

(٢) ينظر: المغني: ١٨٠/٢، ١٨١ .

وَهُوَ حَسِيرٌ] [الملك: ٤]، أي ارجع البصر كثيراً، لأن البصر لا ينقلب حسيراً من رجعتين، ومن ذلك قول العرب: " لبيْك، وسعديك، ودواليك " والتكرير يستلزم قوة الشيء المكرر، فكانت القوة لازمَ التثنية، وإذا تعددت اللوازم كانت الكناية رمزية .

وليس ذلك مستفادا من تعريف " العسر " باللام، ولا من تنكير " اليسر " وإعادته منكراً [١] .

وقفة مع الشيخ الطاهر:

ذهب الشيخ الطاهر إلى أن الآيتين: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] وردتا في سياق سورة الشرح وهي خاصة ببيان كرامة النبي – ρ – عند ربه – تعالى – مع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو معلوم، فلا مانع من حمل " أل " في العسر على الجنس كما ذكر الزمخشري نفسه، وتابعه في ذلك جمهور المفسرين .

ثم إن الزمخشري ذكر الاحتمالين في الآية ولم يرجح أحدهما على الآخر، ولم يبطل القاعدة كما ذكر الشيخ الطاهر، وهذا ظاهر لمن راجع كلام الزمخشري في الآيتين كما أن ابن هشام لم يخطّئ هذه القاعدة وإنما قال: ويشكل على هذه القاعدة أمور ثلاثة:

أحدها: **أن الظاهر في آية "ألم نشرح" أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى كما تقول: إن لزيد داراً إن لزيد داراً وعلى هذا فالثانية عين الأولى[٢].**

ولكن المفسرين ذكروا هذا الاحتمال وذكروا أيضاً الاحتمال الثاني وهو

---

(١) التحرير والتنوير: ٤١٣/٣٠ وما بعدها .

(٢) المغنى لابن هشام: ١٨٠/٢، ط: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

الاستئناف وقد رجحه العلامة البقاعي والعلامة الألوسي كما ذكرته قبل ذلك.

والثاني: **أن ابن مسعود قال: لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه " إنه لن يغلب عسر يسرين " مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التأكيد وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين .**

ولكن لا يحتج بقراءة شاذة على قراءة متواترة ثابتة في المصحف الأم .

والثالث: **أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة. ثم أورد آيات ... إلخ[1] لكن السيوطي – رحمه الله – رد هذه الاعتراضات وناقشها وبين أنها داخلة تحت هذه القاعدة كما سيتبين ذلك في الفصل الخاص بمناقشة هذه الإشكالات ثم قال ابن هشام: وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الأول يعني " العسر " ما يوجب الاتحاد وفي التنكير " يسراً " يقع الاحتمال، والقرينة تعيّن، وبيانها هنا: أنه – عليه الصلاة والسلام – كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعد – عليه الصلاة والسلام – بأن الآخرة خير له من الأولى، فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أنه له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة [2] اهـ.**

ثم إن السيوطي ذكر أن تكرار النكرة مرتين يكون الثاني غير الأول غالباً لا على سبيل الاطراد كما أن الحديث الشريف يعد قرينة على ما ذهب إليه

---

(١) المغني: ١٨١/٢ .

(٢) المرجع نفسه: ١٨١/٢ .

جمهور العلماء من المفسرين وغيرهم .

المبحث الثالث

ذكر الاسم الأول منكراً وإعادته معرفاً

قال السيوطي – رحمه الله –: وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة فالثاني هو الأول حملاً على العهد نحو: قوله تعالى: [كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ] [المزمل: ١٥، ١٦](١) .

قال الزمخشري: فإن قلت: لم نكر الرسول ثم عرف ؟ قلت: لأنه أراد: أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل، فلما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المذكور بعينه (٢) .

وقيل: إن التنكير في قوله تعالى: [كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا] للتنبيه على أنه ليس من قوم فرعون، فلا مانع له من حميم ولا شفيع يطاع، ليعلم أنه من كانت له قبيلة تحامي عنه أولى بالنصرة (٣) .

أو نكّر لأن المقصود لم يتعلق به، إذ المقصود ذكر من تكبر على الرسل وعاقبته ويحتمل أنه لم يعين، لأنه معلوم غني عن البيان (٤) .

وذهب الشيخ الطاهر إلى أن تنكير " رسولاً " المرسل إلى فرعون، لأن الاعتبار بالإرسال لا بشخص المرسَل، إذ التشبيه تعلق بالإرسال في قوله تعالى: [كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا] إذ تقديره: كإرسالنا إلى فرعون رسولاً .

وتفريع [فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ] إيماء إلى أن ذلك هو الغرض من هذا الخبر وهو التهديد، بأن يحل بالمخاطبين لما عصوا الرسول – ρ – مثل ما حل

---

(١) معترك الأقران: ٣٧٧/٣ .

(٢) الكشاف: ٦٤١/٤ .

(٣) نظم الدرر للبقاعي: ٢١٣/٨ .

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب: ٢٦٧/٨ .

بفرعون [١] .

ومن نكّر ثم عرف، فصار التقدير: أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصاه فأخذناه أخذاً وبيلاً، فأرسلنا إليكم أيضاً رسولاً فعصيتم ذلك الرسول، فلابد وأن نأخذكم أخذاً وبيلا [٢] .

وفي إظهار اسم فرعون في قوله: " فعصى فرعون " دون أن يُؤتى بضميره للنداء عليه بفظاعة عصيانه الرسول .

ولما جرى ذكر الرسول المرسل إلى فرعون أول مرة جيء به في ذكر ثاني مرة معرفاً بلام العهد وهو العهد الذكرى، أي الرسول المذكور آنفاً، فإن النكرة إذا أعيدت معرفة باللام كان مدلولها عين الأولى [٣]، وهذا ما أشار إليه العلامة السيوطي – رحمه الله – .

ومن هذا القسم أيضاً مما استشهد به السيوطي قوله تعالى: [مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ] [النور: ٣٥] [٤] .

المصباح: اسم للإناء الذي يوقد فيه بالزيت للإنارة، وهو من صيغ أسماء الآلات كالمفتاح، وهو مشتق من اسم الصبح، أي ابتداء ضوء النهار، فالمصباح آلة الإصباح، أي الإضاءة .

والزجاجة: اسم إناء يصنع من الزجاج، سميت زجاجة، لأنها قطعة مصنوعة من الزجاج بضم الزاي وتخفيف الجيمين، ملحقة بآخر الكلمة هاء هي

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٧٣/٢٩، ٢٧٤ .

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ٨١٢/١٥، تفسير الألوسي: ١٠٨/٢٩ .

(٣) التحرير والتنوير: ٢٧٤/٢٩ .

(٤) معترك الأقران: ٤٧٧/٣ .

علامة الواحد من اسم الجمع، وقد كانت العرب تتخذ من الزجاج آنية للخمر وقناديل للإسراج بمصابيح الزيت، لأن الزجاج شفاف لا يحجب نور السراج ولا يحجب لون الخمر وصفاءها ليعلمه الشارب (١) .

وفي إعادة لفظي " المصباح والزجاجة " معرفين إثر سبقهما منكرين، والإخبار عنهما بما بعدهما مع انتظار الكلام، بأن يقال: " كمشكاة فيها مصباح في زجاجة كأنها كوكب دري " من تفخيم شأنهما ورفع مكانهما بالتفسير إثر الإبهام والتفصيل بعد الإجمال، وبإثبات ما بعدهما لهما بطريق الإخبار المنبئ عن القصد الأصلي دون الوصف المبني على الإشارة إلى الثبوت في الجملة ما لا يخفى (٢) .

وذهب الشيخ الطاهر بن عاشور إلى أن إعادة لفظي " المصباح والزجاجة " من باب الإظهار في مقام الإضمار لأنهما أعظم أركان هذا التمثيل. كما أن هذا من باب تشابه الأطراف في علم البديع فيقول:

وإعادة لفظ " المصباح " دون أن يقال: فيها مصباح في زجاجة، كما قال: " كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ " إظهار في مقام الإضمار للتنويه بذكر المصباح، لأنه أعظم أركان هذا التمثيل، وكذلك إعادة لفظ " الزجاجة " في قوله: [الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ] لأنه من أعظم أركان التمثيل .

وتسمى مثل هذه الإعادة تشابه الأطراف في فن البديع .

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٣٦/١٨ .

(٢) تفسير أبي السعود: ١٧٦/٦، روح المعاني للألوسي: ١٦٧/١٨، روح البيان للبروسوي: ١٥٥/٦، ط: دار إحياء التراث العربي، ط: السابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

وأنشدوا فيه قول ليلى الأخيلية [١] في مدح الحجاج بن يوسف الثقفي:

إذا أَنـزل الحجـاج أرضـاً مريضـة ∴ تتبـع أقْصـى دائـهـا فشـفاها
شفاها من الداء العضال الذي بها ∴ غلام إذا هزّ القنـاة سـقاها
سـقاها فرَوَّاهـا بشـرب سـجاله ∴ دماءَ رجال يحلبون صراها

ومما فاقت به الآية عدم تكرار ذلك أكثر من مرتين [٢] .

ومما استشهد به السيوطي في هذا القسم قوله تعالى: [وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ] [الشورى: ٥٢، ٥٣][٣] .

الصراط المستقيم: هو الإسلام وسائر الشرائع والأحكام " صراط الله " بدل من الأول وإضافته إلى الاسم الجليل ثم وصفه بقوله تعالى: [الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] لتفخيم شأنه وتقرير استقامته وتأكيد وجوب سلوكه، فإن كون جميع ما فيها من الموجودات له – تعالى – خلقاً وملكاً وتصرفاً مما يوجب ذلك أتم إيجاب [٤] .

يقول العلامة البقاعي: " ثم أبدل منه – يعني " الصراط المستقيم " تعظيماً لشأنه قوله بدل كل من كل معرفة من نكرة، لافتاً القول من مظهر العظمة إلى أعظم منه إشارة إلى جلالة هذا الصراط بما فيه من مجامع الرحمة والنقمة

(١) رواية الديوان: " إذا هبط الحجاج " .
ديوان ليلى الأخيلية صـ ٨٨، ط: دار صادر – بيروت، تحقيق: د/ واضح الصمد، ط: ثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .
(٢) التحرير والتنوير: ٢٣٦/١٨ .
(٣) معترك الأقران: ٣٧٧/٣ .
(٤) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣٨/٨، روح المعاني للألوسي: ٦٠/٢٥ .

ترغيباً وترهيباً " صراط الله " أي الملك الأعظم الجامع لصفات الكمال [١]. فالإضافة هنا للتشريف والتعظيم والكمال .

والهداية في قوله تعالى: [وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ] هداية عامة . وهي إرشاد الناس إلى طريق الخير ... وتأكيد الخبر بإن للاهتمام به، لأن الخبر مستعمل في تثبيت قلب النبي – ρ – بالشهادة له بهذا المقام العظيم، فالخبر مستعمل في لازم معناه على أنه مستعمل أيضاً للتعريض بالمنكرين لهديه، فيكون في التأكيد ملاحظة تحقيقه وإبطال إنكارهم .

وتنكير " صراط " للتعظيم، لأن التنكير أنسب بمقام التعريض بالذين لم يأبهوا بهدايته .

وعدل عن إضافة " صراط " إلى اسم الجلالة ابتداءً لقصد الإجمال الذي يعقبه التفصيل، بأن يبدل منه بعد ذلك " صراط الله " ليتمكن بهذا الأسلوب المعنى المقصود فضْل تمكن على نحو قوله تعالى: [اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ] وإجراء وصف اسم الجلالة باسم الموصول وصلته، للإيماء إلى أن سبب استقامة الصراط الذي يهدي إليه النبي – ρ – بأنه صراط الذي يملك ما في السموات وما في الأرض، فلا يعزب عنه شيء مما يليق بعباده، فلذا أرسل إليهم رسولاً بكتاب لا يُرتاب في أن ما أرسل لهم فيه صلاحهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة [٢] .

وقد تعدى الفعل "تهدي" إلى الصراط بحرف الجر [إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ] ولم تقع على المفعول كما في [نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا] في الآية التي

---

(١) نظم الدرر: ٦٥٧/٦ .

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٥٤/٢٥، ١٥٥ .

قبلها، لأن رسول الله – ρ – لا يهدي أحداً، وإنما هو هاد يهدي إلى صراط الله، يعني يضيء الطريق، أما الذي يضئ القلوب فهو الله لا غير، ومن أجل الإشارة إلى تضمين الهداية معنى الدلالة أو الإشارة الدالة على الطريق تعدى الفعل بإلى .

ثم إن هذا البدل الذي هو [صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] فيه معنى جليل وخفي، وهو أن الصراط المستقيم هو صراط الله – تعالى – المالك لكل ما في السموات وما في الأرض، وحين تتخذون أي صراط غيره وتفضلونه عليه تكونون قد ضللتم وصرتم ممن أعرضوا، الذين سبق ذكرهم في قوله تعالى: [فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا] [الشورى: ٤٨] وليس أقبح من الكفر بعد الإيمان (١) .

وما استشهد به السيوطي في هذا القسم أيضاً قوله – تعالى – [وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ] [الشورى: ٤١، ٤٢] .

قال الراغب: السبيل: الطريق الذي فيه سهولة ... ويستعمل السبيل لكل ما يتوصل به إلى شيء خيراً كان أو شراً (٢) .

والمراد بالسبيل هنا موجب المؤاخذة باللائمة بين القبائل واللمز بالعدوان والتبعة في الآخرة على الفساد في الأرض بقتل المسالمين . سمي ذلك سبيلاً على وجه الاستعارة لأنه أشبه الطريق في إيصاله إلى المطلوب، وكثر إطلاق ذلك حتى ساوى الحقيقة وجيء باسم الإشارة في صدر جواب الشرط لتمييز

---

(١) ينظر: آل حم– الشورى– الزخرف– الدخان أد/ محمد أبو موسى صـ٢٤٢، ٢٤٣ .

(٢) المفردات صـ ٣٩٥ .

الفريق المذكور أتم تمييز، وللتنبيه على أن سبب عدم مؤاخذتهم هو أنهم انتصروا بعد أن ظلموا ولم يبدأوا الناس بالبغي .

وقوله تعالى: [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ... إلخ الآية] استئناف بياني فإنه لما جرى الكلام السابق كله على الإذن للذين بغى عليهم أن ينتصروا ممن بغوا عليهم، ثم عقب بأن أولئك ما عليهم من سبيل، كان ذلك مثار سؤال سائل عن الجانب الذي يقع عليه السبيل المنفي عن هؤلاء .

والقصر المفاد بإنما تأكيد لمضمون جملة: [فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] لأنه كان يكفي لإفادة معنى القصر أن يقابل نفي السبيل عن الذين انتصروا بعد ظلمهم بإثبات أن السبيل على الظالمين، لأن إثبات الشيء لأحد ونفيه عمن سواه يفيد معنى القصر، وهو الأصل في إفادة القصر بطريق المساواة أو الإطناب كقول السموأل أو غيره:

تسيل على حد الظُّباء نفوسنا ∴ وليست على غير الظُّبات تسيل

وأما طرق القصر المعروفة في علم المعاني فهي من الإيجاز، فلما أوردت أداة القصر هنا حصل نفي السبيل عن غيرهم مرة أخرى بمفاد القصر، فتأكد حصوله الأول الذي حصل بالنفي ونظيره قوله تعالى: [مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ...] [التوبة: ٩٢] إلى قوله تعالى: [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء] [التوبة: ٩٣].

والمراد " بالسبيل " عين المراد به في قوله: [فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] بقرينة أنه أعيد معرفاً باللام بعد أن ذكر منكراً، فإن إعادة اللفظ النكرة معرفاً بلام التعريف يفيد أن المراد به ما ذكر أولاً .

وهذا السبيل – هنا – الجزاء والتبعة في الدنيا والآخرة [١] .

ومجيء هذه الجملة: [وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ... إلخ الآية] بهذا التوكيد الذي تراه في أولها ماثلاً في هذه اللام التي يصح أن تكون لام ابتداء أو لام قسم – كما ذكر المفسرون – ثم تراه أيضاً في جملة: [فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] ماثلاً في اسم الإشارة الدال على تمييز المشار إليه وإعلاء قدره، والإشارة إلى استحقاقه ما يأتي بعد اسم الإشارة لاكتسابه ما قبله، وهو انتصاره بعد ظلم، ثم الاختصاص الذي تراه في تقديم الجار والمجرور مسبوقاً بحرف النفي، ثم في زيادة من الداخلة على المبتدأ، ثم في التعبير بكلمة "سبيل" عن الحرج والمؤاخذة .

والمعنى هنا أنك لا تجد طريقاً من الطرق يغري بوصفهم بالحرج والمؤاخذة، وهذا آكد من نفي الحرج والمؤاخذة، لأنه نفي لها بدليل، وهو من باب الكناية [٢] .

والفاء التي في قوله: [فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] يمكن أن تكون واقعة في جواب " مَنْ " إذا اعتبرناها شرطين، ويكون مصب المعنى على التعليق .

ويمكن أن تكون داخلة على خبر " من " إذا اعتبرناها موصولة، وهي في كلٍ تؤكد الارتباط في الشرط والإسناد في الخبر . والقصر الذي في قوله: [مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] مهيئ للقصر الذي بدأت به الجملة بعدها، وهي قوله تعالى: [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ...] هذه الجملة هي الوجه الآخر

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٥/٢٥ .

(٢) آل حم الشورى – الزخرف – الدخان صـ١٩٤ .

المقابل للجملة التي قبلها، وهي من تمامها، وقد جاءت من غير واو لأنها مؤكدة لقوله: [فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ] وقد دخلت إنما على معنى هيأ له الكلام السابق، وصار معنى لا يجهله المخاطب ولا ينكره، والمقصود إثبات السبيل والحرج والمؤاخذة للذين يظلمون الناس، ونفي السبيل ليس عن كل ما سواهم، وإنما عن الذين ينتصرون من بعد ما ظلموا .

وموقع هذه من الآية قبلها مثل موقع قوله سبحانه: [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء] من الآية قبلها: [مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ] [التوبة: ٩١ – ٩٣].

والأساليب المتشابهة لها في كتاب الله شأن أي شأن [١] .

(١) آل حم الشورى – الزخرف – الدخان صـ١٩٦ .

المبحث الرابع
ذكر الاسم الأول معرفاً وإعادته نكرة

قال السيوطي – رحمه الله – القسم الرابع: إن كان الأول معرفة والثاني نكرة، فلا يطلق القول، بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير، وتارة تقوم على الاتحاد (١) .

أما النوع الأول: فهو أن يأتي الاسم الأول معرفاً والثاني نكرة، ويكون هناك قرينة على أن الثاني يغاير الأول فمنه قوله تعالى: [وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ] [الروم: ٥٥].

فالساعة الأولى: القيامة، سميت بذلك لأنها تقوم في آخر ساعات الدنيا، أو لأنها تقع بغتة وبديهة كما تقول: "في ساعة" لمن تستعجله، وصارت علماً لها كالنجم للثريا والكوكب للزُّهْرة، والساعة الثانية: لبثهم في الدنيا أو في القبور، أو فيما بين فناء الدنيا إلى البعث، فهنا أطلقت على الوقت القليل من الزمان (٢) .

والتعريف في الساعة الأولى للعهد، وقد سميت الساعة باسم زمانها كتسمية الحال بما يحل فيه، والمراد بقيامها وجودها أو قيام الخلائق فيها، والساعة هنا عبارة عن السرعة فإنه ورد كذلك في العرف، ولذا قيل أيضاً: إنها سميت بها لأنها كساعة عند الله فالمراد بها لازمها وهو السرعة، فسميت بها لسرعتها .

والتنكير في الساعة الثانية للتقليل والإفراد، فكأنهم عدّوا لبثهم في الدنيا

---

(١) معترك الأقران: ٣٧٧/٣ .

(٢) ينظر: مفردات الراغب صـ ٤٣٤، الكشاف: ٤٨٦/٣ .

قليلاً وفي قوله " الساعة " و " ساعة " الجناس التام [1] المماثل .

والظاهر أن هذا القسم يتخاطبون به فيما بينهم كما اقتضاه قوله تعالى: [يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا * يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا * نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا] [طه: ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤] أو هو حديث آخر أعلنوا به حين اشتد الخلاف بينهم، لأن المصير إلى الحلف يؤذن بمشادة ولجاج في الخلاف[2] .

والقرينة التي دلت على مغايرة الساعة الثانية للساعة الأولى هي أن الجملة الأولى إخبار عن قيام الساعة والجملة الثانية إخبار عن حال المجرمين عند معاينتها.

ومن هذا اقسم أيضاً قوله تعالى: [يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء] [النساء: ١٥٣].

فالمراد بأهل الكتاب أهل التوراة من اليهود كما يقول الإمام أبو جعفر الطبري واختلف أهل العلم في " الكتاب " الذي سأل اليهود رسول الله – ρ – أن ينزل عليهم من السماء فقال بعضهم: سألوه أن ينزل عليهم كتاباً من السماء مكتوباً، كما جاء موسى – υ – بني إسرائيل بالتوراة مكتوبة من عند الله – تعالى –، وقال آخرون: بل سألوه أن ينزل عليهم كتاباً، خاصة لهم . وقال آخرون: جاء أناس من اليهود فقالوا: إن موسى جاء بالألواح من عند الله فأتنا

(١) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: ١٢٩/٧، تفسير الألوسي: ٦٠/٢١ .

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١٢٩/٢١ .

بالألواح من عند الله حتى نصدقك [١] .

وقيل: كتاباً إلى فلان وكتاباً إلى فلان أنك رسول الله، وقيل: كتاباً نعاينه حين ينزل وإنما اقترحوا ذلك على سبيل التعنت، والمقصود من الآية بيان ما جبلوا عليه من التعنت، كأنه قيل: إن موسى لما نزل عليه كتاب من السماء لم يكتفوا بذلك القدر بل طلبوا منه الرؤية على سبيل المعاينة، وهذا يدل على أن طلب هؤلاء لنزول الكتاب عليهم من السماء ليس لأجل الاسترشاد بل لمحض العناد [٢] .

ومجيء المضارع هنا: إما لقصد استحضار حالتهم العجيبة في هذا السؤال حتى كأن السامع يراهم كقوله تعالى: [وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ ...] [هود: ٣٨] وإما للدلالة على تكرار السؤال وتجدده المرة بعد الأخرى بأن يكونوا ألحّوا في هذا السّؤال لقصد الإعنات كقول طريف بن تميم العنبري:

بعثوا إليّ عريفَهم يتوسَّم

أي: يكرر التوسم .

والمقصود على كلا الاحتمالين التعجب عن هذا السؤال، ولذا قال بعده: [فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ] [٣] .

والقرينة هنا تدل على التغاير بين الكتاب الأول في: [يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ] والكتاب الثاني في [كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء] لأن السائلين هم اليهود – كما مضى

---

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٣٥٦/٩، ت: الشيخ أحمد شاكر، تفسير ابن كثير: ٣٩٧/٢، ٣٩٨ .

(٢) الكشاف: ٥٨٤/١، مفاتيح الغيب: ٥٠٩/٥، ٥١٠، تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب: ١٩٥/٣، روح المعاني: ٥/٥، تفسير أبي السعود: ٢٤٩/٢ .

(٣) التحرير والتنوير: ١٤/٥ .

-، سألوا معجزة مثل معجزة سيدنا موسى - υ - بأن ينزل عليهم مثل ما أنزلت الألواح فيها الكلمات العشر على سيدنا موسى، ولم يريدوا جميع التوراة فإن التوراة لم تنزل دفعة واحدة .

ومما استشهد به السيوطي في هذا القسم أيضاً قوله تعالى: [وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ * هُدًى وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ] [غافر: ٥٣، ٥٤]. ثم قال: قال الزمخشري [١]: المراد بالهدى جميع ما آتاه الله من الدين والمعجزات والشرائع وهدى الإرشاد [٢] .

يعني أن المراد " بالهدى " الأول: النبوة والتوراة، وفيها هدى ونور، وجميع ما أعطاه الله – تعالى – لسيدنا موسى - υ - في دينه وشريعته.

أما " الهدي " الثاني المراد به: ما يهدي إلى الدليل ويهدي بالدليل، فيسلك الإنسان طريقه على هذا الهدى الذي هو " نور " كما سماه الله الكتاب العزيز، لأن الدليل للعقل كالنور للعين، هذا يهدي البصيرة وذلك يهدي البصر . وكلمة " هدى " منصوبة على الحال من الكتاب [٣] .

وهذه قرينة تدل على التغاير بين الهدى الأول والثاني .

يقول الشيخ الطاهر – رحمه الله –: والهدى الذي أوتيه موسى - υ - هو ما أوحي إليه من الأمر بالدعوة إلى الدين الحق، أي الرسالة وما أنزل إليه من الشريعة وهي المراد بالكتاب، أي التوراة، وهو الذي أورثه الله بني إسرائيل، أي جعله باقياً فيهم بعد موسى - υ - فهم ورثوه عنه، أي أخذوه منه في

---

(١) الكشاف: ١٧٣/٤ .

(٢) معترك الأقران: ٣٧٦/٣ .

(٣) آل حم – غافر وفصلت صـ١٩١، ١٩٢ .

حياته وأبقاه الله لهم بعد وفاته، فإطلاق الإيراث استعارة، وفي ذلك إيذان بأن الكتاب من جملة الهدى الذي أوتيه موسى – υ – قال الله تعالى: [إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ] [المائدة: ٤٤].

ففي الكلام إيجاز بالحذف، تقديره: ولقد آتينا موسى الهدى والكتاب، وأورثنا بني إسرائيل الكتاب، فإن موسى – υ – أوتي من الهدى مالم يرثه بنو إسرائيل وهو الرسالة، وأوتي من الهدى ما أُورِثه بنو إسرائيل وهو الشريعة في التوراة [١] .

أما النوع الثاني من هذا القسم الذي يكون الأول فيه معرفة والثاني نكرة ويكون هناك قرينة تدل على الاتحاد فيقول السيوطي – رحمه الله –: وتارة تقوم قرينة على الاتحاد نحو قوله تعالى: [وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا] [٢] [الزمر: ٢٧، ٢٨].

جاء لفظ " القرآن " معرفاً في الأولى بأل التي هي للعهد، لأنه قد جاء بعد قوله تعالى في نفس السورة: [اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا] [الزمر: ٢٣] .

وقد ذكر الشيخ الطاهر بن عاشور – رحمه الله – أن قوله – تعالى–: [أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ ... إلخ] كلام معترض بين آية: [اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ] وآية: [وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ][٣].

ولذا قال عن الواو في " ولقد ضربنا ": إنها عطف على جملة " الله نزل

---

(١) التحرير والتنوير: ١٦٩/٢٤ وينظر: مفاتيح الغيب: ٥٦٨/١٣، ٥٦٩ .

(٢) معترك الأقران: ٣٧٧/٣ .

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٩٢/٢٣ .

أحسن الحديث " إلى قوله " فما له من هاد " تتمة للتنويه بالقرآن وإرشاده، وللتعريض بتسفيه أحلام الذين كذبوا به وأعرضوا عن الاهتداء به [١] .

وقوله تعالى: [قُرْآنًا عَرَبِيًّا ... إلخ] هذه الآية فرع من الآية قبلها، وقد عقدت على بيان بعض الأوصاف العالية للقرآن العظيم، لأنها في محيط تنزيل أحسن الحديث وأنه كتاب متشابه مثاني، وهو هنا أمثال وقرآن وعربي، وكلمة " قرآنا " منصوبة على الحال من اسم الإشارة المبين بالقرآن وعربي صفة لقرآن [٢]، والمقصود من هذه الحال التورك على المشركين حيث تلقوا القرآن تلقي من سمع كلاماً لم يفهمه، كأنه بلغة غير لغته لا يعيره بالاً كقوله تعالى: [فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ] [الدخان: ٥٨] مع التحدي لهم بأنهم عجزوا عن معارضته، وهو من لغتهم، وهو أيضاً ثناء على القرآن من حيث إنه كلام باستقامة ألفاظه، لأن اللغة العربية أفصح لغات البشر [٣].

كل هذا يعد قرينة على أن كلمة: [قُرْآنًا عَرَبِيًّا] هي عين القرآن المعرف بلام العهد في الآية قبلها، وهو الموافق لسياق الآية والمراد منها .

ومن الأمثلة التي أوردها السيوطي في عقود الجمان لهذا القسم أيضاً قول الشاعر [٤] [من مجزوء الهزج]:

---

(١) المرجع نفسه: ٣٩٦/٢٣، ٣٩٧ .

(٢) ينظر: الزمر – محمد وعلاقتهما بآل حم صـ٢١٢ .

(٣) التحرير والتنوير: ٣٩٨/٢٣ .

(٤) الشاعر: هو شَهْل بن الشيبان الزَّمانيّ ويلقب بالفِنْد، لقب به لعظم شخصه والبيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، والتبريزي وأمالي أبي علي القالي برواية صفحنا عن بني ذهل. وهذه الأبيات قالها في حرب البسوس التي كانت بين بكر وتغلب . يراجع: أمالي أبي علي القالي البغدادي: ٢٦٣/١، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٨هـ

عَفَونَا عن بني ذُهْل .·. وقلْنا القومُ إخوانُ
عسى الأيام أن يَرْجِعْــنَ قوماً كالذي كانوا

فهذا من النوع الذي جاء فيه الاسم الأول معرفاً وهو قوله " القوم " وأعاده منكراً، لكنه في قوة المعرفة، لأن السياق والمقام يدلان على ذلك وقد قال المرزوقي في شرح الحماسة: " إنما نكر قوما لأن فائدته مثل فائدة المعارف، ألا ترى أنه لا فصْل بين أن تقول: عفوت عن زيد فلعل الأيام ترد رجلاً مثل الذي كان، وبين أن تقول: فلعل الأيام ترد الرجل مثل الذي كان؛ لأنك تريد في الموضعين به رجلاً، أو الرجل والمعنى فعلنا ذلك بهم رجاء أن تردهم الأيام إلى أحسن ما كانوا عليه من قبل ...

يعني أنهم إذا عفوا عنهم أدبتهم الأيام وردّت أحوالهم في التوادّ والتحاب كأحوالهم فيما مضى، وأزالت من فساد ذات البين ما اعترض بسوء عشرتهم [1] .

١٩٧٨م، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٢/١، ت: أ/ أحمد أمين عبدالسلام، أ/ عبدالسلام هارون، نشر: دار الجيل، بيروت، ط: أولى ١٤١١هـ ١٩٩١م، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٦/١، ط: دار القلم، بيروت، لبنان .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢/١، ٣٣، ٣٤ .

المبحث الخامس
اعتراض الشيخ بهاء الدين السبكي على هذه القاعدة
ورد العلامة السيوطي عليه

ذكر السيوطي أن بهاء الدين السبكي – رحمه الله – ذهب إلى أن هذه القاعدة غير محررة وأنها منتقضة بآيات كثيرة:

منها في القسم الأول: قوله تعالى: [هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] [الرحمن: ٦٠]، فإنهما معرفتان والثاني غير الأول، فإن الأول العمل والثاني الثواب. وقوله تعالى: [وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ...] الآية [المائدة: ٤٥] أي القاتلة بالمقتولة . وكذا سائر الآيات كقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى] [البقرة: ١٧٨]، وقوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ...] ثم قال: [إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ...] [الإنسان: ١، ٢] فإن الأول آدم والثاني ولده، وقوله تعالى: [وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ } [العنكبوت: ٤٧] فإن الأول القرآن، والثاني التوراة .

ومنها في القسم الثاني: قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ] [الزخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ] [البقرة: ٢١٧]، فإن الثاني فيهما هو الأول وهما نكرتان .

ومنها في القسم الثالث: قوله تعالى: [فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ] [النساء: ١٢٨]، وقوله تعالى: [ويؤت كل ذي فضل فضله] [هود: ٣] وقوله تعالى: [وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ] [هود: ٥٢] وقوله تعالى: [لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ] [الفتح: ٤] وقوله تعالى: [زِدْنَاهُمْ

عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ] وقوله تعالى [وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا] [يونس: ٣٦] فإن الثاني فيهما غير الأول(١).

مناقشة السيوطي بهاء الدين السبكي فيما ذهب إليه:

بعد أن ذكر السيوطي هذه القاعدة بأقسامها الأربعة نبه إلى أن الشيخ بهاء الدين ذكر أن هذه القاعدة ليست محررة وأنها منتقضة بآيات كثيرة كما ذكرته .

ثم قال السيوطي – رحمه الله – وأقول: لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل فإن اللام في " الإحسان " للجنس فيما يظهر، وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة وهذا المعنى الذي ذكره السيوطي أشار إليه الفخر الرازي في أحد معاني الإحسان حيث قال: يمكن حمل الإحسان في الموضعين على معنى متحد من المعنيين، ويمكن حمله فيهما على معنيين مختلفين:

أما الأول: فنقول: [هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] [الرحمن: ٦٠] أي هل جزاء من أتى بالفعل الحسن إلا أن يؤتى في مقابلته بفعل حسن .

وأما الثاني: فنقول: هل جزاء من أثبت الحسن في عمله في الدنيا إلا أن يثبت الله الحسن فيه وفي أحواله في الدارين (٢) .

والاستفهام هنا مستعمل في النفي، ولذا عقب بالاستثناء، فأفاد حصر مجازاة الإحسان في أنها إحسان، وهذا الحصر إخبار عن كونه الجزاء الحق ومقتضى الحكمة العدل (٣) .

---

(١) معترك القران: ٤٧٨/٣، ٤٧٩، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣٥٥/١، ٣٥٦ .

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٢٧/١٥ ط: دار الغد العربي ١٤١٢هـ ١٩٩١م .

(٣) التحرير والتنوير: ٢٧١/٢٧ ط: الدار التونسية للنشر بلا تاريخ .

وقول السيوطي: " وكذا آية النفس والحر " يعني آية سورة البقرة رقم ١٧٨ وآية سورة المائدة رقم ٤٥ إشارة إلى أن أل في الآيتين للجنس .

وقد قال المفسرون إن التعريف في قوله – تعالى –: [فِي الْقَتْلَى] تعريف الجنس، وجملة [الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى] بيان وتفصيل لجملة [كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى] وهذا يقتضي أن الحر يقتل بالحر لا بغيره، والعبد يقتل بالعبد لا بغيره، والأنثى تقتل بالأنثى لا بغيرها [١] .

قال القرطبي – رحمه الله – عن طائفة من السلف: (إن الآية جاءت مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه فبينت حكم الحر إذا قتل حراً والعبد إذا قتل عبداً والأنثى إذا قتلت أنثى، ولم يتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر، فالآية محكمة وفيها إجمال بينه قوله تعالى: [وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... الآية] [٢] اهـ .

فظهر هذا أن ما ذهب إليه السيوطي من أن التعريف في الآيتين للجنس وهو يفيد العموم والمماثلة .

ثم قال السيوطي: وكذا آية الظن: تعالى: [وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا] لا نسلم أن الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً، إذ ليس كل ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنية [٣] .

وهذه الآية من القسم الثالث، الذي إذا كان الأول نكرة والثاني معرفة،

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٧/٢٧ وما بعدها .

(٢) تفسير القرطبي: ٦٢٣/١ ط: دار الريان للتراث بلا تاريخ .
وينظر: تفسير الألوسي: ٤٩/٢، ط: ثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٣) معترك الأقران: ٣ /٤٧٨، وينظر: مفاتيح الغيب: ٣٥٨/٨ .

فالثاني هو الأول حملاً على العهد . ولكن ابن السبكي يقول: إن الثاني فيها غير الأول، وما ذهب إليه السيوطي هو الراجح الذي عليه المفسرون حيث فسروا الظن في الموضعين بأنه قول غير مستند إلى برهان .

وقوله " ظناً " منصوب على المفعول به ليتبع، ولما كان الظن يقتضي مظنوناً كان اتباع الظن اتباعاً للمظنون، أي يتبعون شيئاً لا دليل عليه إلا الظن، أي الاعتقاد الباطل . والتنكير فيه للتحقير أي ظناً واهياً .

ودلت صيغة القصر على أنهم ليسوا في عقائدهم المنافية للتوحيد على شيء من الحق ردًّا على اعتقادهم أنهم على الحق .

أما جملة [إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا] تعليل لما دل عليه القصر من كونهم ليسوا على شيء من الحق فكيف يزعمون أنهم على الحق [(١)] .

ومن الآيات التي اعترض بها الشيخ بهاء الدين قوله تعالى: [فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ] [النساء: ١٢٨].

وهي من القسم الثالث الذي يأتي فيه الأول فيه نكرة والثاني معرفة، فيكون الثاني هو الأول حملاً على العهد [(٢)] .

قال ابن السبكي: ومن ذلك ما يرد على قولهم: إذا كان الثاني معرفة فالثاني هو الأول كما في آية " الصلح " فإن الناس مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح فالأول داخل في الثاني وليس عينه [(٣)] ا.هـ

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٦٦/١١ .

(٢) معترك الأقران: ٤٧٧/٧ .

(٣) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣٥٧/١، وينظر: المغني لابن هشام: ١٨١/٢، ط: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبي، بلا تاريخ .

قال السيوطي: وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور، ويكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأن كل صلح خير، لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع [١] اهـ .

وما ذهب إليه السيوطي في أن التعريف في " الصلح " للعهد هو ما قدّره الزمخشري حيث قال: والصلح خير من الفُرقة، أو من النشوز والإعراض وسوء العشرة [٢] .

وعلى هذا تكون " أل " في " والصلح " للعهد الذكري بالنظر إلى قوله " صلحاً " السابق [٣]. ويكون إثبات الخيرية للمفضل عليه على سبيل الفرض والتقدير أي إن يكن فيه خير فهذا أخير منه [٤] .

وهذا الوجه هو اختيار الفخر الرازي حيث يقول: " والصلح خير " مفرد ودخل فيه حرف التعريف، والمفرد الذي دخل فيه حرف التعريف هل يفيد العموم أو لا ؟ أما إذا قلنا يفيد العموم، فهاهنا بحث، وهو أنه إذا حصل هناك معهود سابق فحمله على العموم أولى أم على المعهود السابق ؟

الأصلح أن حمله على المعهود السابق أولى، وذلك لأنا إنما حملناه على

---

(١) معترك الأقران: ٣/٣٧٩ .

(٢) الكشاف: ١/٥٧١ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/٨٦، ٨٧، تفسير البيضاوي: ٣/١٨٥، تفسير أبي السعود: ٢/٢٣٩.

(٤) روح المعاني: ٥/١٦٢ .

الاستغراق ضرورة أنا لو لم نقل ذلك لصار مجملاً، ويخرج عن الإفادة، فإذا حصل هنا معهود سابق اندفع هذا المحذور فوجب حمله عليه [١] .

وذهب ابن عطية إلى أن " الصلح " لفظ عام مطلق بمقتضى أن الصلح الحقيقي الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف خير على الإطلاق، وعليه تكون " أل للجنس " وتبعه في ذلك الشوكاني والألوسي في قوله الثاني [٢] .

وهذا ما رجحه الشيخ الطاهر بن عاشور حيث قال: والتعريف في " الصلح " تعريف الجنس، وليس تعريف العهد، لأن المقصود إثبات أن ماهية الصلح خير للناس، فهو تذييل للأمر بالصلح والترغيب فيه .

وليس المقصود أن الصلح المذكور آنفاً وهو الخلع خير من النزاع بين الزوجين لأن هذا – وإن صح معناه – إلا أن فائدة الوجه الأول أوفر، ولأن فيه التفادي عن إشكال تفضيل الصلح على النزاع في الخيرية مع أن النزاع لا خير فيه أصلاً [٣] .

لكن العلامة السيوطي رجح ما ذهب إليه جمهور المفسرين في أن " أل " للعهد وعلى هذا يكون الثاني عين الأول كما هي القاعدة، فيكون المراد منها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين كما هو سياق الآية القبلي والبعدي مع استحباب الصلح في سائر الأمور، ويكون ذلك مأخوذاً من قوله – ρ –: "

---

(١) مفاتيح الغيب: ٤٧٥/٥ .

(٢) فتح القدير للشوكاني: ٥٢١/١، وينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٢/٤، وروح المعاني: ١٦٢/٥ .

(٣) التحرير والتنوير: ٢١٦/٥ .

الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " [1] .

كما يؤخذ من الآية بطريق القياس، فإنه إذا كان الصلح بين الزوجين خيراً مستحباً فمن باب أولى إذا كان الصلح بين جماعة المسلمين .

ثم يقول السيوطي: بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير، لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع .

وهذه حجة قوية لما رجحه الشيخ لأن " أل " الجنسية تفيد العموم والاستغراق فيدخل في ذلك كل صلح وإن كان حراماً وهذا ما نفاه الحديث السابق الذكر .

فبان من ذلك أن حمل التعريف على العهد – هنا – أولى من الحمل على الجنسية وإن كان صحيحاً في مآله كما ارتآه بعض المفسرين والعلم عند الله تعالى .

ومن الآيات التي أوردها ابن السبكي اعتراضاً على القسم الثاني من القاعدة قوله تعالى: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ] [البقرة: ٢١٧] وقال: فإن الثاني فيهما هو الأول وهما نكرتان [2].

قال السيوطي ردًّا على ذلك: وكذا آية القتال: ليس الثاني فيها عين الأول

---

(١) رواه الترمذي في سننه: ٦٣٥/٣ (كتاب: الأحكام) برقم ١٣٥٢، وقال: حسن صحيح، ط: دار الكتب العلمية، ت: محمد فؤاد عبد الباقي – بلا تاريخ .

ورواه أبو داود في سننه: ٢٩٨/٢ (كتاب: الأقضية، باب: الصلح)، وسكت عنه، ط: مصطفى الحلبي، ط: ثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

ورواه ابن ماجه في سننه: ٧٨٨/٢ (كتاب: الأحكام، باب: الصلح) برقم ٢٣٥٣، ط: دار الفكر بلا تاريخ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي .

(٢) معترك الأقران: ٤٧٨/٣، عروس الأفراح: ٣٥٧/١ .

بلا شك، لأن المراد بالأول: المسئول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال، لا ذاك بعينه (١) .

يشير السيوطي إلى ما رواه الواحدي في أسباب النزول عن الزهري مرسلاً وما رواه الطبري عن عروة بن الزبير مرسلاً ومطولاً أن هذه الآية نزلت في شأن عبد الله بن جحش – τ – فإن النبي – ρ – أرسله في ثمانية من أصحابه يتلقى عيراً لقريش ببطن نخلة، في جمادى الآخرة، في السنة الثانية من الهجرة، فلقي المسلمون العير فيها تجارة من الطائف، وعلى العير عمرو بن الحضرمي، فقتل رجل من المسلمين عمراً، وأسر اثنين من أصحابه، وهما عثمان بن عبد الله بن المغيرة والحكم بن كيسان، وفر منهم نوفل بن عبد الله بن المغيرة، وغنم المسلمون غنيمة وذلك أول يوم من رجب، وهم يظنونه من جمادى الآخرة، فعظم ذلك على قريش، وقالوا: استحل محمد الشهر الحرام، وشنعوا ذلك، فنزلت هذه الآية . فقيل: إن النبي – ρ – ردّ عليهم الغنيمة والأسيرين وقيل: رد الأسيرين وأخذ الغنيمة (٢) .

وما ذهب إليه السيوطي هو ما رجحه الفخر الرازي حيث ذهب إلى أن

---

(١) معترك الأقران: ٤٧٨/٣، عقود الجمان صـ٢١ .

(٢) تفسير الطبري: ٣٠٢/٤ وما بعدها، ت: الشيخ أحمد شاكر، أسباب النزول لأبي علي ابن أحمد الواحدي النيسابوري صـ٤٥ وما بعدها، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ .
وينظر: أسباب النزول للإمام السيوطي صـ٤٧، ت: محمود بن الجميل، ط: مكتبة الصفا، ط: أولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

السؤال هنا من جماعة المسلمين، لأنهم أكثر الحاضرين عند رسول الله – ρ – وقت وقوع قتل ابن الحضرمي ومن معه، كما أن ما قبل هذه الآية وما بعدها خطاب مع المسلمين، وهذا أيضاً قول ابن عباس – م –، واختاره أكثر المفسرين ثم قال الفخر – رحمه الله –: " فإن قيل: لم نكر القتال في قوله تعالى: " قتالٌ فيه " ومن حق النكرة إذا تكررت أن تجيء باللام حتى يكون المذكور الثاني هو الأول، لأنه لم يكن كذلك كان المذكور الثاني غير الأول كما في قوله تعالى: [إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] [الشرح: ٦] ؟

قلنا: نعم، ما ذكرتم أن اللفظ إذا تكرر وكانا نكرتين كان المراد بالثاني إذن غير الأول، والقوم أرادوا بقوله: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ] ذلك القتال المعين الذي أقدم عليه عبد الله بن جحش، فقال تعالى: [قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ] وفيه تنبيه على أن القتال الذي يكون كبيراً ليس هو هذا القتال الذي سألتم عنه، بل هو قتال آخر، لأن هذا القتال كان الغرض منه نصرة الإسلام وإذلال الكفر، فكيف يكون هذا من الكبائر ؟ إنما القتال الكبير هو الذي يكون الغرض فيه هدم الإسلام وتقوية الكفر، فكان اختيار التنكير في اللفظين لأجل هذه الدقيقة . إلا أنه – تعالى – ما صرح بهذا الكلام لئلا تضيق قلوبهم، بل أبهم الكلام بحيث يكون ظاهره كالموهم لما أرادوه، وباطنه يكون موافقا للحق وهذا إنما حصل بأن ذكر هذين اللفظين على سبيل التنكير، ولو أنه وقع التعبير عنهما أو عن أحدهما بلفظ التعريف لبطلت هذه الفائدة الجليلة. فسبحان من له تحت كل كلمة من كلمات هذا الكتاب سر لطيف لا يهتدي إليه إلا أولوا الألباب [١] .

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٩٩/٣ .

كما رجحه أيضاً العلامة الألوسي – رحمه الله –، وذلك في معرض حديثه عن هذه الآية وهل القتال في الأشهر الحرم منسوخ أو لا ؟ فيقول: وقال الإمام: الذي عندي أن الآية لا تدل على حرمة القتال مطلقاً في الشهر الحرام، لأن القتال فيها – أي الآية – نكرة في حيز مثبت، فلا تعم، فلا حاجة حينئذ إلى القول بالنسخ .

واعترض بأنها عامة لكونها موصوفة بوصف عام، أو بقرينة المقام .

ولو سلم، فقتال المشركين مراد قطعاً، لأن قتال المسلمين حرام مطلقاً من غير تقييد بالأشهر الحرم، وفيه: أنا لا نسلم أنها موصوفة، لجواز أن يكون الجارّ ظرفاً لغواً، ولو سُلّم فلا نسلم عموم الوصف، بل هو مخصص لها بالقتال الواقع في الشهر الحرام المعين – يعني رجب – والوصف المفيد للعموم هو الوصف المساوي عمومه عموم الجنس كما في قوله تعالى: [وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ] [الأنعام: ٣٨]، وقول الشاعر:

" ولا ترى الضب بها يَنْجَحِرْ "

وكون الأصل مطابقة الجواب للسؤال قرينة على الخصوص، وكون المراد قتال المشركين على عمومه غير مسلم، لأن الكلام في القتال المخصوص – يعني الذي وقع في سرية ابن الحضرمي – ولو سُلّم عمومها في السؤال فلا نسلم عمومها في الجواب بناء على ما ذكره الراغب: " إن النكرة المذكورة إذا أعيد ذكرها يعاد معرفاً نحو: سألتني عن رجل والرجل كذا وكذا " ففي تنكيرها – هنا – تنبيه على أنه ليس المراد كل قتال حكمه هذا [1] . أهـ

---

(١) روح المعاني: ١٠٨/٢، وينظر: المفردات للراغب الأصفهاني صـ٥٠٧، ت: صفوت عدنان داوودي، ط: دار العلم – الدار الشامية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

ثم قال السيوطي في " عقود الجمان " تعقيباً على إيراد آية القتال: فتأمل هذا وخرج عليه ما أشكل عليك [١] .

هذا وقد ذهب الشيخ الطاهر بن عاشور تبعاً لسعد الدين التفتازاني إلى أن القتال الأول هو القتال الثاني فقال: " إظهار لفظ القتال في مقام الإضمار ليكون الجواب، حتى لا يتوهم أن الشهر الحرام هو الكبير – يعني لو قال: " قل فيه كبير " – وليكون الجواب على طبق السؤال في اللفظ وإنما لم يعرف لفظ القتال ثانياً باللام مع تقدم ذكره في السؤال، لأنه قد استغنى عن تعريفه باتحاد الوصفين في لفظ السؤال ولفظ الجواب، وهو ظرف " فيه " إذ ليس المقصود من تعريف النكرة باللام إذا أعيد ذكرها إلا التنصيص على أن المراد بها تلك الأولى لا غيرها وقد حصل التعريف بالوصف المتحد. قال التفتازاني: فالمسئول عنه هو المجاب عنه، وليس غيره كما توهم، بناء على أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، لأن هذا ليس بضربة لازب، يريد أن ذلك يتبع القرائن .

والجواب تشريع إن كان السؤال من المسلمين، واعتراف وإبكات إن كان السؤال إنكاراً من المشركين، لأنهم توقعوا أن يُجيبهم بإباحة القتال فيثوروا بذلك العرب ومن في قلبه مرض " [٢] .

اختيار وترجيح:

تبين من ذلك أن الراجح ما ذكره " السيوطي من أن القتال الأول ليس هو الثاني بلا شك، لأن المراد بالأول المسئول عنه وهو القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي والمراد بالثاني كل قتال يقع في الشهر الحرام وهذه هي القرينة

---

(١) عقود الجمان صـ٢١ .

(٢) التحرير والتنوير: ٢/٣٢٥ .

ومن ثم استدل السيوطي – رحمه الله – بكلام الشيخ بهاء الدين السبكي نفسه حيث قال: " ومما يجب التنبيه له أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر أو له به تعلق ظاهر وتناسب واضح " [١] أ.هـ " ثم قال السيوطي: ودفع بذلك إيراد آية القتال لأن الأول فيها محكي عن قول السائل، والثاني محكي من كلام النبي – ρ – [٢] هذه واحدة .

والثانية: أن السيوطي في هذه القاعدة لم يقطع بكون الثاني غير الأول وإنما بناها على الغالب فقال: وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالباً [٣] .

والثالثة: أن ابن هشام ذكر هذه القاعدة بأقسامها الأربعة وأورد عليها الآيات التي أوردها بهاء الدين بن السبكي ثم قال: " فإن ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر " .

قال العلامة الأمير في حاشيته على المغني مقرراً هذا الاحتراس قوله: " فإن ادعى ... إلخ ": هذا مرادهم بلا شك، وممن صرح به التفتازاني في التلويح [٤] .

ومما أورده السيوطي على ابن السبكي في قوله: " المراد بذكر الاسم

---

(١) عروس الأفراح ضمن الشروح: ٣٥٨/١ .

(٢) معترك الأقران: ٤٧٩/٣ .

(٣) المرجع السابق: ٤٧٧/٣ .

(٤) المغني لابن هشام وحاشية الأمير عليه: ١٨/٢، وينظر: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى أصول الفقه: ١٠٦/١ مطبعة محمد على صبيح وأولاده، بلا تاريخ.

مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أوْ له به تعلق ظاهر وتناسب واضح " .

قلتُ – يعني السيوطي –: وعلى هذا لا ترد الآية التي أوردها وهي قوله تعالى: [وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ] [العنكبوت: ٤٧]، لأن الكتاب الثاني غير الأول لما يظهر من أن الثاني مستقل بالنسبة إلى الأول، وقد يقال: إن اللام في الأول للعهد وهو القرآن، وفي الثاني للجنس فيكون في حكم النكرة معنى [١] .

يعني أن المراد بالكتاب الأول هو القرآن العظيم، والكتاب الثاني هو التوراة والإنجيل، والفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها، فإن إيمانهم به مترتب على إنزاله على الوجه المذكور [٢] .

فالمعنى: ومثل ذلك التنزيل البديع أنزلنا إليك الكتاب، فهو بديع في فصاحته وشرف معانيه، وعذوبة تراكيبه وارتفاعه على كل كلام من كلام البلغاء وفي تنجيمه وغير ذلك .

وقد تفرع على بداعة تنزيله الإخبار بأن الذين علمهم الله الكتاب يؤمنون به، أي يصدقون أنه من عند الله – تعالى – لأنهم أدرى بأساليب الكتب المنزلة على الرسل والأنبياء، وأعلم بسمات الرسل وشمائلهم [٣] .

إذن فالآية داخلة في القاعدة وليست خارجة عنها وذلك لوجود قرينة تدل

---

(١) عقود الجمان صـ٢١ .

(٢) ينظر: الكشاف: ٤٥٧/٣، ٤٥٨، تفسير أبي السعود: ٤٣/٧، وروح المعاني: ٣/٢١ .

(٣) التحرير والتنوير: ٨/٢١ .

على التغاير بين الاسمين المكررين .

ومما أورده ابن السبكي اعتراضاً على القاعدة في القسم الثاني أيضاً قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَـهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَـهٌ] [الزخرف: ١٤] على أنهما نكرتان والثاني فيهما هو الأول .

وقد أجاب السيوطي عنها بقوله: وأما أية الزخرف فقد أجاب عنها الطيبي بأنها من باب التكرير لإفادة أمر زائد، بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه: [سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ] [الزخرف: ٨٢] ووجهه الإطناب في تنزيهه – سبحانه – عن نسبة الولد إليه .

وشرط القاعدة ألا يقصد التكرار [١] .

وهذا الوجه هو ما يفهم من كلام العلامة الألوسي في معنى الآية حيث ذكر أن في الآية نفي الآلهة السماوية والأرضية واختصاص الإلهية به -Y- لما فيها من تعريف طرفي الإسناد، والموصول في مثل ذلك كالمعرف بالأداة .

وللاعتناء بكل من إلهيته تعالى في السماء وإلهيته -Y- في الأرض قيل (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) ولم يقل: وهو الذي في السماء وفي الأرض إله، أو هو الذي في السماء والأرض إله. وحديث الإعادة – يعني إعادة النكرة – قيل مما لا يجري ههنا لأن القاعدة أغلبية كأكثر قواعد اللغة العربية [٢] .

وهذا المعنى أيضاً هو ما قرره الشيخ الطاهر حيث قال: وكان مقتضى الظاهر بهذه الجملة – يعني الآية – أن يكون أوّلها " الذي في السماء إله "

---

(١) معترك الأقران: ٤٧٩/٣ .

(٢) روح المعاني: ١٠٦/٢٥ .

على أنه وصف للرحمن من قوله: [قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ] [الزخرف: ٨١] فعدل عن مقتضى الظاهر بإيراد الجملة معطوفة لتكون مستقلة غير صفة، وبإيراد مبتدأ فيها لإفادة قصر صفة الإلهية في السماء وفي الأرض على الله – تعالى – لا يشاركه في ذلك غيره، لأن إيراد المسند إليه معرفة والمسند معرفة طريق من طرق القصر، فالمعنى: هو لا غيره الذي في السماء إله وفي الأرض إله، وصله " الذي " جملة اسمية حذف صدرها، وصدرها ضمير يعود إلى معاد ضمير " وهو " وحذف صدر الصلة استعمال حسن إذا طالت الصلة كما هنا، والتقدير الذي هو في السماء إله[١].

إذن فالآية من باب التكرار لإفادة أمر زائد، لا من باب إعادة النكرة وتقدير الكلام أنه معبود في السماء ومعبود في الأرض، وصدر الصلة محذوف – كما مر – وتقدير الكلام وهو الذي هو إله في السماء وإله في الأرض، والجاران متعلقان بإله، لأنه بمعنى المعبود، والصلة لابد أن تكون أمراً معلوماً عند المخاطب، وإلا لا يصح التعريف بها وهذا يعني أنكم تعلمون أنه إله في السماء وإله في الأرض وهي من تمام جملة: [سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ] [٢] .

هذا، وقد قال بهاء الدين السبكي رداً على الطيبي: " وأما قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ] فليس الجواب عنه ما قاله الطيبي . بل إن " إله " بمعنى معبود، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٦٧/٢٥ .

(٢) آل حم – الشورى – الزخرف – الدخان – أد/ محمد أبو موسى صـ٥٢٢، ط: مكتبة وهبة، ط: أولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م .

الصفة فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمراً وضارب بكراً، لا يتخيل أن الثاني هو الأول، وأن أخبر بهما عن ذات واحدة، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان، ولا شك أن الضربين مختلفان " [1] اهـ .

وقد أشار العلامة الألوسي إلى هذا الرأي ووضحه بقوله: " وقال بعض الأفاضل يجوز إجراء القاعدة فيه، والمغايرة بين الشيئين أعم من أن تكون بالذات أو بالوصف والاعتبار، والمراد هنا الثاني، ولا شك أن طريق عبادة أهل السماء له – تعالى – غير طريق عبادة أهل الأرض على ما يشهد به تتبع الآثار، فإذا كان " إله " بمعنى معبود كان معنى الآية أنه تعالى معبود في السماء على وجه، ومعبود في الأرض على وجه آخر " [2] اهـ .

ولكن الذي يقتضيه السياق والمقام هو القول الأول، لأن الآية في تقرير معنى الألوهية في السماء والأرض، ولأن صلة الموصول واحدة .

---

(١) عروس الأفراح: ٣٥٧/١ .

(٢) روح المعاني: ١٠٦/٢٥، ١٠٧ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد رسول الله سيد السادات، وعلى آله وصحبه أولى الخير والدرجات . ثم أما بعد،،،

فقد عايشت قاعدة: " تكرار الاسم معرفاً ومنكراً " بين السيوطي وابن السبكي محاولاً كشف أسرارها وإماطة اللثام عن أستارها، ومبيناً ترجيح ما أراه راجحاً من خلال كلام أهل العلم والبلاغة، ذلك بأن البحث لم يكتف بمجرد النقل في تقعيد المسألة وتطبيقها كما هي عند العلماء السابقين قبل السيوطي وإنما وقف من الآراء المختلفة موقف المرجح بما يراه أقوى في الدلالة وأقرب إلى الغرض المراد .

فأسفر ذلك عن نتائج أهمها:

أولاً: ما جاء فيما يتعلق بفهم كلام العلماء:

أ- **أثبت البحث في قوله – تعالى –: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ] أن المراد بالجنة هم الشياطين، وليس الملائكة، لأنه الموافق للسياق القبلي والبعدي، ولأن الله – تعالى – أبطل قولهم: " الملائكة بنات الله " ثم عطف عليه قوله: [وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا] والعطف يقتضي المغايرة** (١) .

ب- **أثبت البحث في آية: [اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً] أن التنكير في "ضعف" و " قوة " للفرد الشائع في جنسه لوجود الضعف والقوة في جميع أطوار**

---

(١) ينظر: موضعه فى المبحث الأول من البحث.

العمر بالنسبة لسائر المخلوقات كما في أطوار الإنسان [١] .

ج- أثبت البحث من خلال عرض آراء العلماء والبلاغيين في قوله – تعالى -: [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا] أن في تعريف " العسر " ما يوجب الاتحاد وأن في تنكير " يُسْرا " ما يفيد المغايرة، بناء على القاعدة التي ذكرها السيوطي: " أن تكرار النكرة مرتين يكون الثاني غير الأول غالباً، كما أن الحديث الشريف " لن يغلب عُسْرٌ يسْرين " يعد قرينة على ما رجح البحث [٢] .

ثانياً: ما جاء في مجال التطبيق على الآيات:

أ- أثبت البحث في قوله تعالى: [يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء] أن القرينة هنا تدل على التغاير بين الكتاب الأول والكتاب الثاني، لأن السائلين هم اليهود، سألوا معجزة مثل معجزة سيدنا موسى – υ – بأن ينزل عليهم مثل ما أنزل الألواح فيها الكلمات العشر على سيدنا موسى – υ – ولم يريدوا جميع ما في التوراة، لأن التوراة لم تنزل دفعة واحدة . وهذا ما أشار إليه السيوطي في القاعدة الرابعة [٣] .

ب- أثبت البحث في قوله – تعالى -: [وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا] أن القرينة تدل على أن قوله [قُرْآنًا عَرَبِيًّا] هي عين القرآن المعرف باللام العهدية، لأنه الموافق لسياق الآية والتي يفهم منها التحدي للعرب، وأنهم عجزوا عن

---

(١) ينظر: موضعه فى المبحث الثانى من البحث.

(٢) ينظر: موضعه في المبحث الثانى من البحث.

(٣) ينظر: موضعه في المبحث الرابع من البحث.

معارضته، وهو من لغتهم ونزل بلسانهم . وهذا ما أشار إليه السيوطي أيضاً في القاعدة الرابعة (١) .

ثالثاً: ما يتعلق بالترجيح فيما يتعلق بما بين السيوطي والسبكي:

أ- **رجح البحث أن " أل " في قوله تعالى: [هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] وكذا في آية: [الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى] وكذا آية: [إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ] للجنس، وهو يفيد العموم والمماثلة كما ذهب إليه السيوطي تبعاً لعامة المفسرين لكن ابن السبكي قال: إن الثاني غير الأول** (٢) .

ب- **رجح البحث أن التعريف في قوله تعالى: [وَالصُّلْحُ خَيْرٌ] للعهد الذكري، بدلالة السياق القبلي والبعدي ولأنه ليس كل صلح خيراً، لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع . وهذا ما ذهب إليه السيوطي تبعاً لجمهور المفسرين بخلاف ما ذهب إليه ابن السبكي من التعريف للجنس فيشمل كل صلح** (٣) .

ج- **رجح البحث في آية: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ] أن القتال الثاني ليس الأول من غير شك كما قال السيوطي، لأن المراد بالأول المسئول عنه وهو القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي، والمراد بالثاني كل قتال وقع في الشهر الحرام. وهذه هي**

---

(١) ينظر: موضعه في المبحث الرابع من البحث.

(٢) ينظر: موضعه في المبحث الخامس من البحث.

(٣) ينظر: موضعه في المبحث الخامس من البحث.

القرينة، لا كما ذهب السبكي إلى أن القتال الثاني هو الأول[١].

د- رجح البحث في قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ] أن الآية من باب التكرير لفائدة زائدة كما نقل السيوطي عن الطيبي، ولأن صلة الموصول واحدة، لا كما ذهب السبكي إلى أنها من باب إعادة النكرة، والثانية عين الأولى [٢] .

التوصية:

يوصي الباحث فيما يرى بتتبع المسائل المفردة عند الإمام السيوطي – رحمه الله – في كتبه، حيث تورك عليها، فاستخرج منها أصولاً غابت عن كثير من العلماء عند تقعيد علوم العربية المختلفة، ومن ثم فهي جديرة بالبحث المفيد والتتبع الفاحص للدارس الجاد والباحث الألمعي .

والله – تعالى – نسأل أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علماً وعملاً إنه قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ..

وكتبه الباحث / محمد سيد سلطان عبد الرحيم

---

(١) ينظر: موضعه في المبحث الخامس من البحث.

(٢) ينظر: موضعه في المبحث الخامس من البحث.

مراجع البحث

** القرآن الكريم (جل من أنزله).

١- الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط: ثالثة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

٢- أسباب النزول لأبي علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ط: مكتبة المتنبي – القاهرة بلا تاريخ .

٣- آل حم – الشورى – الزخرف – الدخان أد/ محمد أبو موسى، ط: مكتبة وهبة ط أولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م .

٤- آل حم – غافر – فصلت دراسة في أسرار البيان أد/ محمد محمد أبوموسى ط: مكتبة وهبة، ط أولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٩م .

٥- أمالي أبي علي القالي البغدادي، ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

٦- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " لابن الحاجب ت: هادي حسن حمودي، ط: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ط أولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٧- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت: الشيخ عرفات العشا حسونه، ط: دار الفكر ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

٨- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ت: عمر أحمد الراوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط أولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

٩- البرهان في علوم القرآن للإمام برهان الدين الزركشي ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط: مكتبة دار التراث، ط ثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

١٠- التحدث بنعمة الله " للإمام السيوطي ت: الزابست ماري، ط: مطبعة

كمبردج ١٩٧٢م .
١١-التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط: الدار التونسية للنشر بلا تاريخ
١٢-تفسير ابن كثير ت: د/ محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، عبدالعزيز غنيم، ط: مكتبة دار الشعب ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
١٣-تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي، نشر دار المصحف – مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد بلا تاريخ .
١٤-تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب عليه – دار صادر – بيروت .
١٥-تفسير الطبري ت: الشيخ أحمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
١٦-تفسير عبد الرزَّاق همام اليمني الصنعاني، دراسة وتحقيق د/ محمود محمد عبده، ط أولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
١٧-تناسق الدرر في تناسب السور للإمام جلال الدين السيوطي ت: عبدالقادر أحمد عطا .
١٨-الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي، ط: دار الريان للتراث بلا تاريخ .
١٩-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للإمام السيوطي ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط أولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م ط: عيسى الحلبي .
٢٠-خصائص التراكيب أد/ محمد محمد أبو موسى، ط: مكتبة وهبة، ط: السادسة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م .
٢١-الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ت: محمد سيد جاد الحق، ط: دار الكتب الحديثة ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م .

٢٢-ديوان ليلى الأخليلية ت: واضح العمد، ط: دار صادر – بيروت – ط: ثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

٢٣-روح البيان الشيخ إسماعيل حقي الدوسوي، ط: دار إحياء التراث العربي، ط: السابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٢٤-روح المعاني للعلامة الألوسي، ط: ثانية إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – بلا تاريخ .

٢٥-الزمر – محمد وعلاقتهما بآل حم أد/ محمد أبو موسى ط: مكتبة وهبة – ط: أولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م .

٢٦-سنن ابن ماجه، ط: دار الفكر بلا تاريخ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي – بلا تاريخ .

٢٧-سنن أبي داود، ط: مصطفى الحلبي، ط: ثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

٢٨-سنن الترمذي، ط: دار الكتب العلمية، ت: محمد فؤاد عبد الباقي – بلا تاريخ .

٢٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط: دار إحياء التراث العربي – بلا تاريخ .

٣٠-شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى أصول الفقه، مطبعة محمد على صبيح وأولاده – بلا تاريخ.

٣١-شرح ديوان الحماسة المرزوقي ت: أ/ أحمد أمين، أ/ عبد السلام هارون، نشر دار الجيل – بيروت، ط: أولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .

٣٢-شرح ديوان الحماسة للتبريزي، ط: دار القلم – بيروت – لبنان – بلا تاريخ

٣٣-شرح عقود الجمان للإمام جلال الدين السيوطي، ط: مكتبة مصطفى الحلبي ١٣٥٨هـ ١٩٤٩م .
٣٤-عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص لبهاء الدين السبكي، ط: دار السرور – بيروت – لبنان – بلا تاريخ .
٣٥-فتح القدير للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني .
٣٦-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ت: إياد محمد الفوج، د/ جميل بني عطا د/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: أولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م .
٣٧-الكشاف للإمام محمود عمر الزمخشري، نشر: الريان للنشر، ت: مصطفى أحمد حسين، ط: ثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٣٨-لباب النقول في أسباب النزول للإمام جلال الدين السيوطي، ت: محمود بن الجميل، ط: مكتبة الصفا، ط: أولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
٣٩-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، ط: مكتبة ابن تيمية – ت: المجلس العلمي بتارودانت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
٤٠-المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، ط: دار المعارف حيدر آباد الدكن – الهند – الناشر: مطبعة النصر الحديثة – الرياض .
٤١-معترك القران في إعجاز القرآن للإمام جلال الدين السيوطي ت: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٤٢-المعجم الكبير للطبراني ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: أولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٤٣-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط: دار إحياء التراث العربي بلا تاريخ
٤٤-مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري وحاشية الأمير عليه، ط: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبي – بلا تاريخ .
٤٥-مفاتيح الغيب للإمام الرازي نشر دار الغد العربي، ط: أولى ١٩٩١م ١٤١٢هـ .
٤٦-مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ت: صفوت عدنان داوودي، ط: دار العلم – الدار الشامية، ط: أولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
٤٧-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور الإمام برهان الدين البقاعي ت: عبد الرازق خالد المهدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: أولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

B